جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين:

معطاالله أحمد نجمة عمر ضياء الحق

بعنوان:

أثر تقييم المشاريع الاستثمارية على سلامة قرار منح الإئتمان لدى البنوك التجارية

- دراسة ميدانية حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة متليلي 296-

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: ...13./.../2018.09

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الرتبة	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/	طويطي مصطفى	غرداية.	رئيسا
أ/د	مصيطفى عبداللطيف	غرداية	مشرفا ومقرراً
أ/	أو لاد الهدار فاتح	غرداية	مشرفًا مساعدًا
د/	رواني بوحفص	غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 2017/ 2018

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنِّي رأيتُ أنَّه لا يكتُبُ إنسانٌ كتابًا في يومِه؛ إلاَّ قالَ في غَدِهِ: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسنَ، ولو زِيدَ كذا لكان يُستَحسَنُ، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضلَ، ولو تُرِكَ هذا لكان أجملَ. هذا مِنْ أعظَمِ العِبَرِ، وهو دليلٌ علَى استيلاءِ النَّقصِ علَى جُملةِ البَشَرِ.

عماد الدين الأصفهاني

الإهداء

مصداقا لقوله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم:

«وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» [الإسراء: 23]

أو لا أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى أعز ما أملك في هذا الكون ،

هؤلاء الذين كرمّهم الله

إلى والدتي ووالدي الكريمين -أطال الله في عمرهما-

وإلى الإخوة والأخوات

وإلى البراعم الصغار

وإلى أصدقاء الدراسة قسم الثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي

وإلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا البحث

أهدي هذا العمل.

شكر وعرفان

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبرحمته تتنزل البركات، وبذكره تطمأن القلوب، وبرحمته تغفر الذنوب، والصلاة والسلام على المنارة المهداة سيد المرسلين وخاتم النبيين محمد عليه أفضل الصلاة، وأزكى التسليم.

وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم: « مَنْ لمْ يشْكُر النَّاسَ لَمْ يشْكُر اللّه ».

[أخرجه أبو دأو د والترمذي عن أبي هريرة]

أتقدم بالشكر الخاص والجزيل إلى الأستاذ الدكتور. مصيطفى عبد اللطيف على تفضله الإشراف على هذا البحث، وعلى التوجيهات والنصائح والتشجيع من أجل إتمامه.

وإلى كل أعضاء لجنة المناقشة، الذين سننال شرف مناقشتهم لهذه الدراسة، فلهم منا كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى مسيري وعمال مؤسسة البنك الوطني الجزائري –وكالة متليلي 296- ولاية غرداية.

وإلى كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث من قريب أو بعيد.

معطاالله أحمد

نجمة عمر ضياء الحق

الملخص

الملخص:

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد ، حيث تعتبر هذه الأخيرة جزءا لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع التطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية فبالرغم من اختلاف السياسة من بنك لآخر إلا انه لا يكون بالشكل الكبير من حيث اعتماد أساليب منح الائتمان .

جاءت هذه الدراسة لتتناول أثر تقييم المشاريع الاستثمارية كجانب من جوانب سياسة منح الائتمان مع دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بغرداية ، حيث تمت فيه دراسة العلاقة الإحصائية التي تجمع بين تقييم المشاريع الاستثمارية و قرار منح الائتمان ، ولمعالجة إشكالية الموضوع واختبار الفرضيات تم الاعتماد على التحليل الإحصائي حيث تم تطبيق طريقة مصفوفة الارتباط باستخدام برنامج SPSS ، والنتائج المتوصل إليها كانت ذات معنوية إحصائية حيث ظهر التأثير الواضح لتقييم المشاريع الاستثمارية على سلامة القرار الائتماني .

الكلمات الافتتاحية: المشاريع الاستثمارية، القرار الائتماني، البنوك التجارية، تقييم المشاريع الاستثمارية، سلامة منح القرار الائتماني.

Abstract:

Commercial banks are considered to be private entities that face different types of returns and risks. The latter is an integral part of banking, especially with the technological development and increasing the volume of banking transactions. Although the policy varies from bank to bank, In terms of the adoption of credit granting methods.

This study was conducted to examine the impact of evaluation of investment projects as an aspect of the policy of granting credit with the study of the case of the Algerian National Bank in Ghardaia, where the statistical relationship between the evaluation of investment projects and the decision to grant credit was studied. In order to address the problem of the subject and test hypotheses, The correlation matrix method was applied using the SPSS program, and the results obtained were statistically significant.

The obvious effect of evaluating investment projects was on the integrity of the credit decision. Opening words: investment projects, credit decision, commercial banks.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

الإهداء..... I

كلمة شكر..... II

الملخص..... III

فهرس المحتويات..... V-VI

قائمة الجداول..... VII

قائمة الأشكال..... VIII

قائمة الملاحق..... VIII

المقدمة..... أ-هـ

الفصل الأول : الإطار النظري لتقييم المشاريع الاستثمارية ومنح الائتمان

المبحث الأول : دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية وسلامة منح الائتمان..... 09

المطلب الأول : دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية..... 09

المطلب الثاني: أسس قرار منح الائتمان في البنوك التجارية..... 19

المطلب الثالث: دور عملية تقييم المشاريع الاستثمارية في قرار منح الائتمان..... 28

المبحث الثاني: الدراسات السابقة..... 31

المطلب الأول : الدراسات العربية 31

المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية..... 33

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة..... 35

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية دراسة حالة بنك البنك الوطني الجزائري

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية..... 39

المطلب الأول : تقديم بطاقة فنية عن البنك الوطني الجزائري..... 39
المطلب الثاني:منهجية وطريقة إعداد الدراسة..... 45
المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة 45
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية والتوصيات 47
المطلب الأول : وصف خصائص العينة وتحليل محاور الدراسة..... 47
المطلب الثاني: نتائج واختبار الفرضيات 62
خلاصة الفصل:..... 64
خاتمة:..... 66
المراجع:..... 69
الملاحق:..... 73

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 01	تقسيم الدرجات حسب مقياس ليكارت الخماسي	46
الجدول 02	الاستبيانات الموزعة والمسترجعة في العينة	46
الجدول 03	توزيع العينة حسب الجنس	47
الجدول 04	توزيع العينة حسب العمر	48
الجدول 05	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	49
الجدول 06	توزيع العينة حسب الصفة	50
الجدول 07	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	51
الجدول 08	المحور الثاني إرتباط تقييم المشاريع الاستثمارية بوضوح خطة القرار الإئتماني	52
الجدول 09	البند 1: يؤثر تقييم المشاريع الاستثمارية على منح القرار الائتماني	53
الجدول 10	البند 3: يعتبر تقييم المشاريع الاستثمارية حلقة هامة في الخطة الائتمانية	54
الجدول 11	البند 5:يهتم البنك بدراسة المشاريع الاستثمارية بغية تعظيم الأرباح	54
الجدول 12	المحور الثالث : تقييم المشاريع الاستثمارية أداة لصياغة القرار الائتماني	55
الجدول 13	البند 1: يمكن اعتبار معايير تقييم المشاريع الاستثمارية أداة فعالة في صياغة قرار الائتمان	56
الجدول 14	البند 4: تعتمد قرار منح الائتمان على مدى جاهزية تقييم المشروع الاستثماري.	56
الجدول 15	البند 5: تقييم المشاريع الاستثمارية مدى كفاءة صناع القرار الائتماني	57
الجدول 16	يوضح مقاييس النزعة المركزية للمحور.	57
الجدول 17	المحور الرابع : أثر تقييم المشاريع الاستثمارية في سلامة القرار الائتماني لدى البنوك التجارية	58
الجدول 18	البند 1: إن هناك تأثير لتقييم المشاريع الاستثمارية على قرار البنوك في التمويل	59
الجدول 19	البند 2: إن هناك تأثير لتقييم المشاريع الاستثمارية على أداء موظفي البنوك	59
الجدول 20	البند 5: يوضح ان متابعة منح الائتمان تؤثر في الحفاظ على الأداء المصرفي	60
الجدول 21	البند 6: تؤثر متابعة منح الائتمان في كشف الانحرافات الداخلية لموظفي البنك	60
الجدول 22	البند 3: هناك علاقة طردية بين تقييم المشاريع الاستثمارية وسلامة القرار الائتماني	61
الجدول 23	البند 4: تعتمد البنوك على المعايير الحديثة في تقييم المشاريع الاستثمارية	61
الجدول 24	نتائج تحليل الفرضية الأو لى.	62
الجدول 25	نتائج تحليل الفرضية الثانية.	63
الجدول 26	نتائج تحليل الفرضية الثالثة	63

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 01	دراسة ملف القرض	**26**
الشكل02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	**44**
الشكل03	منحنى بياني يوضح توزيع العينة حسب العمر	**48**
الشكل04	منحنى بياني يوضح توزيع العينة حسب الجنس	**48**
الشكل05	منحنى بياني يوضح توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	**49**
الشكل06	منحنى بياني يوضح توزيع العينة حسب الصفة	**50**
الشكل07	منحنى بياني يوضح توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	**51**

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاستبيان	**75-73**

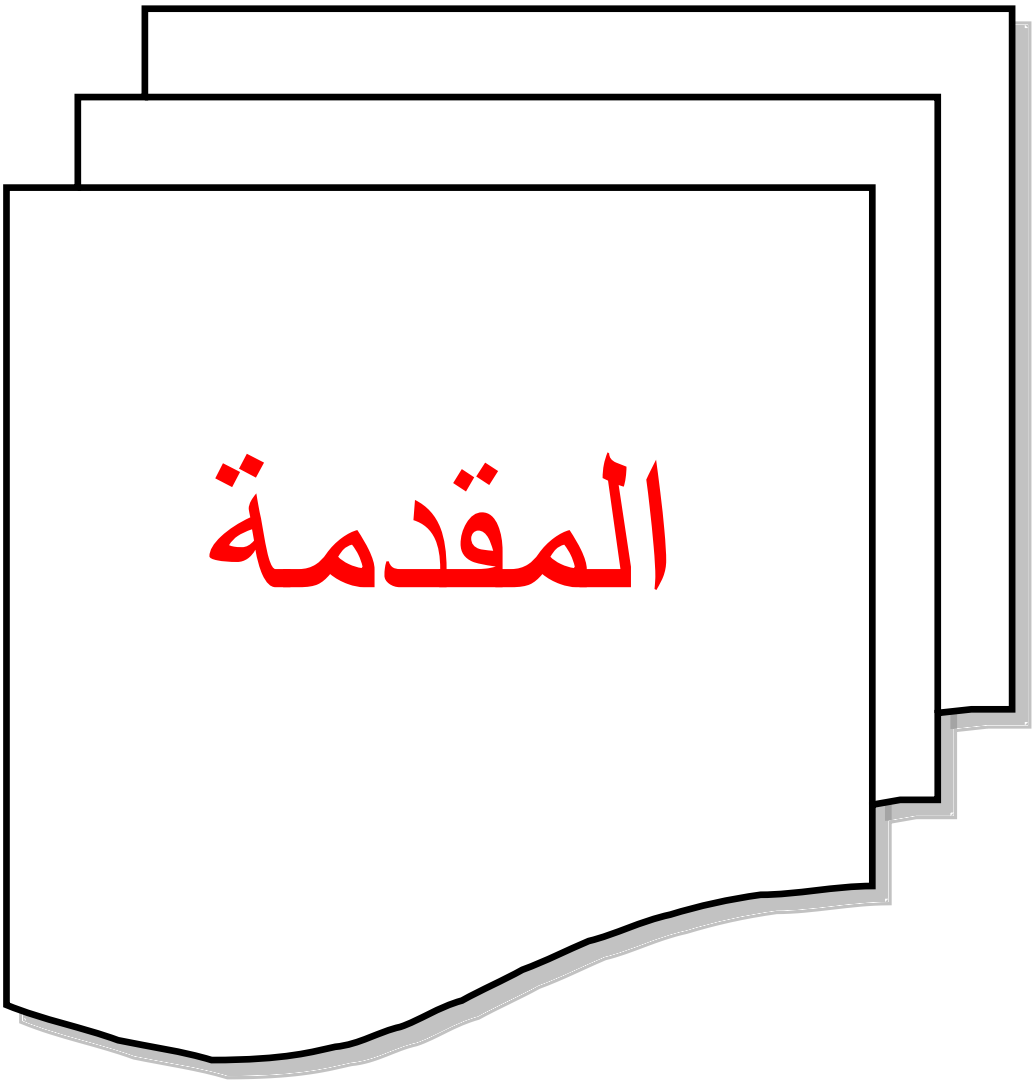
المقدمة

أ- توطئة :

لقد عرف العالم تقدما كبيرا خاصة فيما يتعلق بالمجال المالي ، بما في ذلك المؤسسات المالية والبنكية، إذ أن مقياس تقدم وتأخر أي دولة يرجع إلى سلامة هياكلها المالية ، نظرا لما لها من دور كبير في تنشيط الإقتصاد في جميع المجالات فالبنوك هي الموجهة للإدخار نحو الإستثمار من خلال تحفيز المستثمرين وتشغيل المشروعات، وذلك من خلال قبول الودائع ومنح القروض وفق قواعد وضوابط وإجراءات يُفترض أنها تضمن سداد تلك القروض وفوائدها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه البنوك تتعرض لمخاطر عدم قدرة بعض العملاء على سداد القروض وفوائدها سواء كان ذلك عن عمد أو عن غير عمد، ولذا فهي تحتاط بالاستعلام الجيد عن العميل ونشاطه، وبأخذ الضمانات الكافية وكذلك بتكوين المخصصات اللازمة.

حيث ولجت الدولة الجزائرية إلى القيام بعدة إصلاحات على الجهاز البنكي تهدف إلى تطويره ،بما تتماشى مع التغير الحاصل في الاقتصاد من الموجه إلى الحر، إضافة إلى انها خلقت أجهزة مالية ، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، والصندوق الوطني للقضاء على البطالة ، وغيرها من الأجهزة الأخرى التي تهدف من خلالها إلى تشجيع الإستثمار، وتفتح ا أبواب التشغيل وتساهم بذلك بجزء من تمويل المشاريع الإستثمارية إضافة إلى البنوك وتقلل من عبء القروض، والمتمثلة في الفائدة التي تتحملها بدل المستثمر،كما أنه لنجاح المشاريع والحصول على عوائد من خلالها ، تقوم البنوك بدراسة تقييمية للمشاريع قبل إتخاذ القرار في منح القروض أو ما يعرف في المؤسسات المالية بالقرار الائتماني ضمانا لإسترجاع القروض ولنجاح المشاريع وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

ان تقييم المشروعات وفق الأطر القانونية سيؤدي حتما إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف والانحرافات في اتخاذ القرارات والعمل على تصحيحها لتحقيق اكبر درجة من الكفاءة والفعالية في العمل المصرفي . كما أنه لنجاح العمليات الاستثمارية والحصول على عوائد من خلالها ، تقوم البنوك التجارية بدراسة اقتصادية ومالية تقييمية للعمليات الاستثمارية قبل اتخاذ القرار في منح القروض، ضمانا لاسترجاع القروض ولنجاح المشروع وتحقيق الأهداف المرجوة منه. وعلى هذا الأساس و للإحاطة بالموضوع إحاطة وافية و للوصول إلى الغاية المنشودة يمكن أن نطرح الإشكالية الجوهرية التالية:

ب- إشكالية الدراسة :

يعترض مختلف البنوك التجارية مشاكل عديدة عند قيامها بنشاطها الاقتصادي، لعل من أهمها المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية الطالبة للتمويل، وهذا في ظل كثرة المقترحات الاستثمارية المتاحة ، و أمام جملة المعطيات التي تم سردها يمكن إبراز معالم الظاهرة المدروسة من خلال التساؤل الرئيسي والمصاغ على النحو التالي :

إلى أي مدى يؤثر تقييم المشاريع الاستثمارية على فعالية القرار الائتماني ؟

ولكشف جوانب هذه الدراسة من خلال التساؤل الذي تم طرحه يمكن الاعتماد على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمشاريع الاستثمارية وما أهميتها في الأداء الائتماني؟
- ما آلية اتخاد القرار الائتماني في البنوك التجارية ؟
- كيف يرتبط تقييم المشاريع الاستثمارية بخطة القرار الائتماني ؟
- كيف يؤثر تقييم المشاريع الاستثمارية على صياغة القرار الائتماني؟

ج- فرضيات الدراسة:

كمحاولة مني لتقديم دراسة بناءة لهذا الموضوع فقد تم الاعتماد على الفرضية الرئيسية المصاغة على النحو التالي:

يعتبر اتخاذ القرار الائتماني السليم من أهم نتائج تقييم المشاريع الاستثمارية

وقد تشعبت إلى الفرضيات التالية:

- تعد المشاريع الاستثمارية من أهم حلقات الأداء الائتماني للبنوك التجارية
- يعتبر تقييم المشاريع الاستثمارية أداة فعالة في دعم قرار منح الائتمان
- يساهم تقييم المشاريع الاستثمارية في سلامة القرار الائتماني.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تقييم المشاريع الاستثمارية ووضوح خطة القرار الائتماني .
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تقييم المشاريع الاستثمارية و سلامة القرار الائتماني .

د- أهداف الدراسة :

إذا كان من أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة فان هذه الدراسة بالإضافة إلى اختبار فرضيات البحث تهدف إلى تحقيق مجموعة من العناصر :

- ❖ التعرف على جانب مهم من مميزات وخصائص نشاط المؤسسات المصرفية
- ❖ التعرف على مدى تطبيق البنوك التجارية لآليات منح الائتمان .
- ❖ التعرف على سر تطور العمل المصرفي .
- ❖ الانتقال بالدراسات الأكاديمية من المجال النظري إلى التطبيقات العملية في تقييم المشاريع الاستثمارية.
- ❖ الدور الأساسي الذي تلعبه البنوك التجارية في تقديم القروض الاستثمارية

هـ- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا الموضوع في كون الدراسة تدخل في إطار التحضير لشهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، وبالتالي تساعد العديد من الدارسين والمهتمين بالنشاط البنكي وبالضبط جانب منح القروض ،وذلك بالتقرب أكثر من هذا النشاط وبالتحديد التعرف على معايير تقييم المشروعات المدرة للأرباح وسداد القرض .

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تعبيرها عن مستوى تطبيق التقييم للمشروعات ودورها في سلامة القرار الائتماني في البنوك التجارية.

و- مبررات اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب ذاتية وموضوعية جعلتني اختار الموضوع ومن أهمها:

- ❖ الميل الشخصي لدراسة مواضيع العمل المصرفي
- ❖ التعرف على طريقة منح القروض في البنوك التجارية
- ❖ علاقة الموضوع مع التخصص الذي ندرس فيه.

ز- متغيرات الدراسة :

المتغير المستقل : تقييم المشاريع الاستثمارية

المتغير التابع : سلامة القرار الائتماني

ح- نموذج الدراسة :

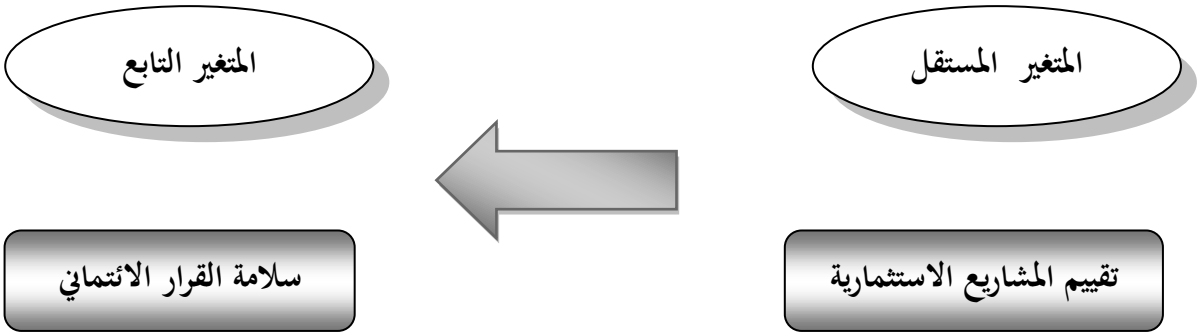

ط- منهجية الدراسة:

بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع وفهم مكوناته وتحليل أبعاده استخدمت المنهج الوصفي في الجانب النظري ،ولغرض استكمال الدراسة استخدمت منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للحصول على البيانات من مصدرها الرئيسي واختبار صحة الفرضيات والإجابة على التساؤلات للتعرف على مدى تقييم المشاريع الاستثمارية على سلامة قرار منح الائتمان.

ك- مرجعية الدراسة:

بغرض إتمام انجاز هذه الدراسة على أكمل وجه استعملت عدة مصادر لجمع البيانات تمثلت في :

أو لا : مصادر بيانات أولية: سيتم اعتماد أسلوب المقابلة إضافة إلى استخدام أسلوب الاستبيان أين سيتم توزيعه بين موظفي البنك الوطني الجزائري ومن تم استرجاعه لجمع البيانات المطلوبة ويتم التحقق من صحتها باستخدام الحزم الإحصائية SPSS وبرنامج EXEL من اجل اختيار أداة الدراسة والمتغيرات المدروسة وتحليل معطيات الاستبيان واختبار الفرضيات.

ثانيا:مصادر بيانات ثانوية:تمثلت في الاعتماد على الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة ،والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة بهدف الإحاطة بالموضوع وفهم مكوناته.

ل-حدود الدراسة:

الحدود المكانية: : يتناول البحث مؤسسة البنك الوطني الجزائري وكالة متليلي

الحدود الزمنية : اعتمدنا في البحث على دراسة استبيانيه و استطلاعية حول آراء المهنيين في البنك وفروعه حول الموضوع، قد استغرقت مدة الدراسة و التحليل لهذا الاستبيان شهر انطلاقا من 01ماي إلى غاية 30ماي2018.

ن-صعوبة الدراسة:

- ❖ صعوبة الحصول على بعض المعلومات من موظفي البنك
- ❖ العلاقات الشخصية التي تطغى على عملية منح الرخصة للقيام بدراسة الحالة في أي مشروع

ي- هيكل الدراسة: من اجل تقديم دراسة وافية وشاملة للظاهرة المدروسة تم تقسيم البحث إلى فصلين وفق منهجية**IMRAD**.

الفصل الأول :

متعلق بالإطار النظري للدراسة، ويتضمن مبحثين الأول يخص دراسة تقييم المشروعات الاستثمارية، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة في مثل هذا الموضوع.

الفصل الثاني:

تم التطرق فيه إلى الدراسة التطبيقية من خلال إسقاط الجانب النظري للدراسة على الواقع وشمل هذا الفصل مبحثين الأول يتضمن البطاقة الفنية للبنك الوطني الجزائري ،أما المبحث الثاني فضم تقييم دراسة بعض المشاريع في قرار الائتمان لدى البنك الوطني الجزائري.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

تمهيد:

يعتبر تقييم المشاريع الاستثمارية حلقة هامة لدى البنوك التجارية عند اتخاذها قرار الائتمان ولكي تتمكن هاته البنوك من اتخاذ القرار بسلامة لابد لها من معايير واليات تمر بها لتتحصل في الأخير على قرار ائتماني سليم.

إن قرارات منح الائتمان تتطلب الإلمام بكل جوانب المشاريع الاستثمارية ومدى تقييمها وكذلك إجراءات منح القرض والأسس التي يقوم عليها وكيفية صياغة قرار الائتمان ومدى متابعته ،الدراسات السابقة، وهذا ما سوف نتطرق له في الفصل الأول حيث شمل مبحثين:

- ✓ دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية وسلامة منح الائتمان
- ✓ الدراسات السابقة

المبحث الأول : تقييم المشاريع الاستثمارية وسلامة منح الائتمان

عند التفكير في اختيار المشروع الاستثماري علينا البحث عما إذا كان هذا المشروع، يمثل حقا اقتراحا استثماريا جيدا يتعين قبوله أو رفضه وللوصول إلى هذا القرار، نلجأ إلى الإحاطة بجوانب هذا المشروع الاستثماري، وسيتم من خلال هذا المبحث تقديم دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية وكذا أسس وإجراءات منح الائتمان ،دور عملية التقييم في قرار منح الائتمان.

المطلب الأول : دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية

سنتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم النظرية للمشاريع الاستثمارية والمتمثلة في تعريف المشاريع الاستثمارية خصائصها، وتصنيفاتها، ومعايير تقييم المشاريع للحصول عل استقرار اقتصادي وتحقيق أهداف البنك من خلال ذلك.

أو لا: تعريف المشروع الاستثماري وعملية التقييم وقرار الاستثمار.

لقد تعددت التعريفات لمفهوم المشروع وذلك وفقا لخلفية الشخص وكذلك الغرض الذي من أجله سيتم إنشاء المشروع ونذكر منها ما يلي:

- يعرف المشروع الاستثماري بأنه اقتراح بتخصيص أو التضحية بقدر من الموارد في الوقت الحاضر، على أمل الحصول على عوائد متوقعة في المستقبل خلال فترة طويلة نسبيا.[1]
- الاستثمار هو التضحية بالأموال في الوقت الحالي على أمل الحصول على دخل أعلى في المستقبل[2]
- المشروع الاستثماري كذلك هو عبارة عن قرار استثماري ذو هدف قد يكون تحقيق عائد مادي وهو الربح كما هو الغالب في مشروعات القطاع الخاص، أوتعدي ذلك لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.[3]

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص تعريف شامل للمشروع الاستثماري :

---

[1] سفيان فنيط، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربة شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006م، ص: 5.

[2] Fabien Kelleter , " **la décicion d'investissement en entreprises industrielles"** , séminaire d'échanges des pratiques, universitéde liège 2004-2005, p : 3.

[3] طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2010م، ص: 22.

هو عبارة عن مجموعة من العوامل المرتبطة مع بعضها البعض تسعى دائما لهدف معين عادة مايكون هذا الهدف هو الربح .

1. تعريف القرار الاستثماري:

يمكن تعريفه بأنه هو ذلك القرار الذي يقوم على أسس علمية، يتم الوصول إليه بواسطة دراسات الجدوى الاقتصادية، ويهدف إلى اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي اكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر.[1]

القرار الاستثماري هو ذلك القرار الاستراتيجي الذي لا يمكن الرجوع فيه بمجرد تنفيذه لأنه يترتب عليه تكاليف ضخمة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع عنها.[2]

2. تعريف عملية تقييم المشروع الاستثماري:

هي عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل،أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة، استنادا إلى أسس علمية.[3]

كما تعرف على أنها مجموعة من العمليات التي نقوم بها لمقارنة النتائج الفعلية للمشروع مع أهدافه وذلك كطريقة للمساعدة على اخذ قرارات سليمة.[4]

تعرف دراسة الجدوى الاقتصادية :[5]

[1] بتصرف ،هاجر سعدي، أثر دراسة الجدوى الإقتصادية على القرار الإستثماري في البنوك الإسلاية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير،تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، غير منشورة،جامعة فرحات عباس1، سطيف 2013،ص ص:89-90

[2] بتصرف،حمزة زيرار، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، دراسة حالة قرض استثماري، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر ، تخصص مالية المؤسسة،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2013-2014،ص ص:8-9

[3] ناصر عدون دادي،واخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية ،الحامة الجزائر،ط1،2008، ص:143

[4] رشاد حماد علي حماد، تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، دراسة كمتطلب تكميلي للحصول على الماجستير،تخصص غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الأدارية،جامعة الأزهر،غزة،2010،ص:20

[5] https://www.bayt.com/ar/specialties.

هي أسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي، و ذلك في ضوء قدرة المشروع أو الفكرة الاستثمارية على تحقيق أهداف معينة للمستثمر، و بالتالي فإن دراسة الجدوى الاقتصادية تُعد أداة عملية تُجنب المشروع المخاطر و تحمل الخسائر ، حيث يسبق الدراسة اتخاذ أي قرار استثماري كما تسبق الدراسة عمليات التشغيل ، وعليه فدراسة الجدوى الاقتصادية هي الوسيلة التي يتم بناء عليها اتخاذ قرار .الاستثمار المناسب الذي يحقق الأهداف المنشودة.

يمكن القول إن عملية تقييم المشاريع هي عملية يتم القيام بها من طرف البنكيين تنشد أهداف محددة قبل اتخاذ القرار الائتماني.

ثانيا: خصائص وتصنيفات المشاريع الاستثمارية

1. خصائص المشاريع الاستثمارية:

1.1. إيرادات المشروع الاستثماري[1]

هي عبارة عن تقديرات تتركز أساسا على الدراسة التسويقية والتنبؤ على طالب منتوجات المشروع حيث أن المبيعات تشكل الجزء الأكبر و الأهم من إيرادات المشروع ، و الإيراد الصافي يعتبر كتدفق نقدي محذوفا منه التدفقات الناتجة عن عملية إستثمارية معينة ، كما أن التنبؤ بإيرادات المشروع شيء ضروري حيث أنها تركز على الدراسات التسويقية التي تهتم بالتنبؤ و التوقع وتقدير حجم المبيعات المنتظر تحقيقها و كذا التعرف على تفضيلات المستهلكين و أفضل شبكة للتوزيع و أقلها تكلفة ، و بالتالي تتحصل المؤسسة على علامة القرار الإستثماري ، المتضمن رفض أو قبول المشروع .

2.1. تكلفة الاستثمار: وتحتوي على عدة عناصر نحد منها نوعين أساسيين و هما:

- ❖ نفقات الإستثمار : هي تلك التكاليف التي تنفق منذ لحظة ظهور فكرة المشروع ، و تقديمه للدراسة حتى إتمام إنجازه ثم تشغيله .
- ❖ تكاليف أو نفقات التشغيل : بعد الإنتهاء من عملية إنجاز المشروع ، تبدأ مرحلة جديدة و هي مرحلة تشغيل المشروع و التي تحتاج إلى تكاليف أخرى ، و هي عبارة عن النفقات اللازمة لتشغيل هذا المشروع التي تتمثل في الموارد اللازمة للتشغيل (نفقات الإستغلال) مثل : المواد الأولية ، أجور و

[1] محمد فظيلي و اخرون ، دور البنوك في تمويل و ترقية المشاريع الإستثمارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية ،تخصص مالية،فرعبنوك ونقود،2007 -2008، ص:36

مصاريف العمال ومصاريف أخرى ،كما تندرج تكاليف تكوين العمال إذا كانت آلات الإنتاج ذات تكنولوجيا عالية.

3.1. مدة الحياة:

مدة حياة المشروع الاستثماري :هي تلك المدة التي يحقق فيها المشروع إيرادات صافية، أي أنها عدد سنوات خدمة المشروع الاستثماري ، و يجب التفرقة هنا بين العمر الاقتصادي للمشروع و العمر الإنتاجي له، فالأول يقصد به الفترة اللازمة لتشغيل المشروع إقتصاديا أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد، أما الثاني فهو عبارة عن الفترة اللازمة التي من خلالها يكون المشروع الإستثمار صالح للإنتاج .

4.1. المخاطرة :

مخاطر الإستثمار هي حالة عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الإستثمار، و قد تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر بالإضافة للعائد المتوقع ، و تنشأ المخاطرة في الإستثمار، لأن إحتمال تحقيق العائد مرهون بالعوامل الخارجية أي خارج نطاق سيطرة المستثمر ، و متى إنخفض إحتمال تحقق تلك الفوائد عن 100 تظهر المخاطرة . % وهناك نوعان من المخاطرة: نظامية وغير نظامية

2. تصنيفات المشاريع الاستثمارية:[1]

يمكن تقسيم المشاريع إلى أربع أقسام مختلفة وفقا لعدد من المعايير أهمها:

1.2. التأثير على طاقة المنشأة: وهي من أبرز التقسيمات وتضم ما يلي:

- مشاريع التوسع الاستثماري، وتمثل امتداد صناعيا أو خدميا لمنشأة قائمة؛
- مشاريع الإحلال الرأسمالي كإحلال آلة جديدة مكان آلة قديمة، ذات كفاءة وتقوم بنفس العمل؛
- مشاريع التطور التكنولوجي مثل: مشاريع إحلال الطرق الآلية محل الطرق اليدوية للإنتاج والمستخدمة في منشأة ما قائمة.

2.2. العلاقة التبادلية :يكون المشروع الاستثماري غير مرتبط من الناحية الاقتصادية مع مشروع آخر عند توافر شرطين هما:

- إذا كان من الممكن تنفيذ ذلك المشروع بغض النظر عن تنفيذ أو عدم تنفيذ المشروع الآخر.

[1] سفيان فنيط، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12-15.

- إذا كانت الفوائد المتوقعة من ذلك المشروع لا تتأثر بقيمة قبول أو رفض المشروع الاستثماري الآخر، إذا توفر هذين الشرطين في المشروعين الاستثماريين فهما مستقلين.

3.2. القابلية للقياس : يمكن التمييز بين نوعين من المشاريع وفق لمعيار القابلية للقياس كما يلي:

- المشاريع القابلة للقياس فهي تلك المشاريع التي تنتج منتجات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي
- المشاريع غير القابلة للقياس فهي تلك المشاريع التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة ودقة في صورة نقدية ومن أمثلة هذه المشاريع تلك المتعلقة بالتعليم، الصحة، البيئة.... و غيرها.

4.2. البعد الاجتماعي: تنقسم المشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص إلى نوعين هما: مشاريع الإنتاج المباشر، ومشاريع البنية الأساسية.

ثالثا: مراحل إنشاء المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها:

1. المراحل:[1]

1.1. تحديد فكرته: وذلك من خلال رجوعه إلى المصادر التي تساعده في ذلك وهي: طلب السوق، واحتياجات الناس التي لا تشبع، ويكون الطلب عليها مُتزايداً بشكل مستمر. توفّر موارد بشريّة ومادية غير مستهلكة.

2.1. إعداد دراسة جدوى بشكل مبدئي: وذلك من خلال تَحديد الفكرة التي ستؤول إلى النجاح، وتحديد المبرّرات التي تمّ على أساسها اختيار هذا المشروع دون غيره.

3.1. إعداد المشروع: في هذه الخطوة تكون الظروف مناسبة، وتعدّ دراسة جدوى مكلفة لمعرفة مدى ملائمة النواحي الاقتصادية، والتسويقية، والفنية، والمالية، والبيئية

4.1. مرحلة تقييم المشروع قبل التنفيذ: تضم هذه المرحلة تقييم الوضع الاقتصادي، والمادي، والتجاري للمشروع المراد تنفيذه؛ من أجل اتخاذ القرار المناسب باستمرار العمل به أو توقفه، حيث تقوم بإعداد ذلك الجهات التي ستدعمه مادياً كالبنك أو بعض المستثمرين.

[1] https://mawdoo3.com

5.1. مرحلة التنفيذ: هي أهمّ المراحل التي يمر فيها أي مشروع؛ لأن فشلها سيؤدي بكل تأكيد إلى فشله، رغم إثبات دراسة الجدوى لنجاحه، وفيها يتم تحديد وتوضيح المراحل التنفيذية، ووضع التوقيت لها، ومراقبتها، وتسجيل ما أعدّ منها.

6.1. مرحلة تقييم المشروع بعد التنفيذ: وتعدّ هذه المرحلة الأخيرة في المشروع، حيث تقيّم الوضع التجاري، والاجتماعي، والاقتصادي، والمالي، والبيئي له بعد انتهاء تنفيذه،ومن خلالها تظهر نتائج مختلفة كنقاط ضعفه، والأسباب التي جعلته يُواجه المشاكل، فتؤخذ كل هذه النتائج وتدرس، وتحل؛ من أجل الاستفادة منها في تطوير المشروع وتحسين حاله.

2. التقييم باستخدام النسب المالية:

1.2. نسب الهيكل المالي:

وتبحث في كيفية تكون الهيكل المالي الخاص بالمشروع، كما تقيس مستوى المديونية وقدرة المشروع على سداد التزاماته. ونذكر أهمها:[1]

1.1.2. نسبة التمويل الدائم: انطلاقا من المبدأ التوازني بين الموارد الدائمة و الاستعمالات الثابتة يمكن حساب النسبة التالية:

نسبة التمويل الدائم = أموال دائمة / الأصول الثابتة الصافية

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد فالمشروع يحقق هامش أمان يسمح له بتمويل احتياجاته.

2.1.2. نسبة التمويل الخاص: وتعبر عن قدرة المشروع على تمويل استثماراته بأمواله الخاصة ويعبر عن ذلك بالنسبة التالية:

نسبة التمويل الذاتي أو الخاص = الأموال الخاصة / الأصول

وكلما كانت النسبة أكبر من الواحد فيعني هذا وجود رأس مال عامل خاص موجب.

3.1.2. نسبة رأس المال العامل : وتعبر عن نسبة تغطية الأصول المتدأو لة عن طريق رأس المال العامل، وتحسب كما يلي:

رأس مال العامل الإجمالي = ر م ع الدائم + د . ق . الأجل

4.1.2. نسبة الاستقلالية المالية: وتعبر عن مدى استقلالية المشروع اعتمادا على أمواله الخاصة في التمويل وتحسب كما يلي: [1]

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

[1] حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2004،ص:175.

وحسب المعايير البنكية فإنه كلما كانت النسبة أكبر من الواحد فالمشروع غير مشبع بالديون و بإمكانه السداد أو الاقتراض.

5.1.2. نسبة قابلية التسديد : وتعبر عن قدرة تسديد المشروع لديونه في حالة تعرضه لوضعية مالية حرجة قد تصل به إلى الإفلاس، مما يضطره إلى بيع أصوله (التصفية). ويعبر عنها بالنسبة التالية:[2]

نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون / مجموع الأصول

6.1.2. نسب السيولة : وتهدف إلى قياس قدرة المشروع على أداء التزاماته قصيرة الأجل ونذكر أهمها:

❖ **نسبة السيولة العامة** : وتبين الجزء من الديون قصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة وكلما كانت النسبة أكبر من الواحد المشروع يحقق رأس مال عامل صافي موجب

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

❖ **نسبة الخزينة:** و تبين درجة تغطية الديون قصيرة الأجل من طرف الأصول الأكثر سيولة ويعبر عنها بالنسبة التالية:[3]

نسبة الخزينة = رأس مال العامل – إحتياج في رأس مال

❖ **نسبة السيولة الحالية** : وتبحث في كيفية تسديد الديون قصيرة الأجل بواسطة السيولة التامة ويعبر عنها بالنسبة التالية:

نسبة الخزينة الحالية = القيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل

2.2. المعايير التقليدية المستعملة لتقييم المشاريع الإستثمارية " الستاتيكية:

1.2.2. معيار فترة الإسترداد:

[1] سليمان ناصر ، كتاب التقنيات البنكية و عمليات الائتمان ، ديوان المطبوعات الجامعية 12.2012/،ص:60

[2] سليمان ناصر ،مرجع سبق ذكره،ص :62

[3] ناصر دادي عدون،مراقبة تقنيات التسيير،الجزء الأول،دار المحمدية،الحامة الجزائر،1998،ص:5

وهو عبارة عن معيار زمني ، و يعتبر من الطرق التقليدية في تقييم المشاريع الإستثمارية ، و تبين هذه الطريقة عدد السنوات اللازمة لتغطية تكلفة الإستثمار الأولي بواسطة الأرباح المتولدة عن الإستثمار ، وتحسب فترة الإسترداد وفق العلاقة التالية:

فترة الإسترداد = قيمة الإستثمارات المبدئية / متوسط صافي التدفق النقدي السنوي

2.2.2. معيار معدل العائد المحاسبي:

تعتبر طريقة معدل العائد المحاسبي كأقدم طريقة لتقييم الاستثمارات حيث تهتم بالأرباح بينما تهتم الطرق الأخرى بالتدفقات المالية ، وهذا المعدل هو حاصل قسمة متوسط الأرباح المحاسبية على تكلفة المشروع الأولية، و يجرى حساب معدل العائد المحاسبي وفقا للمعادلة التالية:

معدل العائد المحاسبي = (متوسط الأرباح المحاسبية / تكلفة المشروع الأولية) * 100

3.2. المعايير الحديثة لتقييم المشاريع الاستثمارية"الدينامكية "(التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود):

1.3.2. مؤشر الربحية:

مؤشر الربحية = القيمة الحالية الصافية للإستثمار / الإستثمار الأولي للمشروع

2.3.2. معيار القيمة الحالية الصافية:

وهي أيضا من الطرق الحديثة و الموضعية مثل طريقة TRI لأنها تعتمد على مفهوم الاستحداث، وصافي القيمة الحالية هو الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية خلال عمر الإستثمار و التكلفة الأولية لهذا الإستثمار .

- إذا كانت VAN ≤ الصفر ، فان المشروع مقبول .
- إذا كانت VAN≥ الصفر ، فان المشروع يرفض.

الطريقة الأولى: حالة عدم تساوي التدفقات النقدية[1].

و تحسب من خلال العلاقة التالية :

$$VAN = -F_0 + \frac{F_1}{(1+K)} + \frac{F_2}{(1+K)^2} + \dots + \frac{F_n}{(1+K)^n}$$

[1] موسى شقيري نوكري، أسامة عزيز سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص:150 .

حيث يمثل كل من:

- VAN: صافي القيمة الحالية.
- F_0: التكلفة الأولية (مبلغ رأس المال المستثمر
- F_1: التدفقات النقدية السنوية
- K: معدل الاستحداث
- n: مدة حياة المشروع

الطريقة الثانية: حالة تساوي التدفقات النقدية، و تحسب من خلال العلاقة التالية[1] :

$$\mathbf{VAN} = - I_{0+} CF_i \frac{1-(1+i)^{-n}}{i}$$

- I_0: تكلفة الاستثمار الأولية.
- CF_i : التدفق النقدي السنوي الصافي.
- i: معدل الفائدة أو معدل الخصم (معدل الاستحداث).
- n: العمر الإنتاجي للمشروع.

3.3.2. معيار المردودية الداخلي:

يتم حساب معدل المردودية الداخلي بالعلاقة التالية[2]:

$$\mathbf{TRI} = K_1 + [\frac{(K_2 - K_1) \times VAN_1}{VAN_1 + VAN_2}]$$

- TRI: معدل العائد الداخلي.
- K_1: سعر الخصم الأدنى.
- K_2: سعر الخصم الأعلى.
- VAN_1:صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأدنى (VAN>0).
- VAN2:صافي القيمة الحالية عند سعر الخصم الأعلى (VAN<0)

[1] يحي عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسة جدوى المشروعات، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003، ص :331.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003، ص:309.

المطلب الثاني: أسس قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية

سنتعرف في هذا المطلب إلى ماهية قرار منح الائتمان تعريفه ،أهميته، الأسس والأنواع ،وكذا الإجراءات المتخذة لمنح الائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية.

أو لا : تعريف وأهمية الإئتمان المصرفي.

1. تعريف الإئتمان المصرفي:

- يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي توليها البنوك للعميل فرد، شركة) حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء في التزامه ، وذلك لقاء عائد معين تحصل عليه البنوك من المقترض ، يتمثل في العوائد والعمولات.[1]

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

- ويعرّف الائتمان بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد " [2]
- عادة مايكون الائتمان على نوعيين القرض و الإعتماد[3]:
  - القرض : يعني تقديم مبلغ معين من المال دفعة واحدة من قبل المصرف إلى العميل
  - الإعتماد : فهو تعهد من قبل المصرف بوضع مبلغ من المال تحت تصرف العميل خلال مدة معينة. ليسحب منه ما يشاء ، ولا يدفع الفوائد إلا على المبالغ المستعملة فعلا.

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا استخلاص تعريف شامل للائتمان المصرفي :

- هو عبارة عن الثقة المتبادلة بين العميل والبنك تحددها اطر قانونية متفق عليها غالبا مايكون هدفه الربح والمنفعة .

---

[1] ميرفت علي ابو كمال، الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفق المعايير الدولية بازل 2- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة ،2007،ص:74.

[2] عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان نجرو:" التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(28) العدد (3)، 2006، ص194

[3] سليمان ناصر ، مرجع سبق ذكره، ص :29

2. أهمية الائتمان المصرفي[1] :

- يعتبر مرحلة متقدمة من الوساطة والخدمات المالية والمصرفية حيث تستند على دراسة أو ضاع المقترض والتأكد من وجود ضمانات لقاء الحصول على التمويل .
- عملية الائتمان تعبير عن الثقة التي تنشا بين المقترض والمقترض والتي تدل على توافقه في الرغبة والحاجات بين من تتوفر لديه الأموال ومحتاجها .
- الائتمان يستدعي زيادة حجم الموارد المتاحة للتوظيف والعكس حيث زيادة حجم الموارد يتطلب بحثا عن فرص جديدة للائتمان تكون مضمونة وذات عوائد .
- عملية الائتمان مهمة في التنمية الاقتصادية للوطن ، فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد وئؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني .
- تعتبر القروض المصرفية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته.[2]

ثانيا: أسس ومعايير وأنواع الائتمان[3] :

1. الأسس:

إن أي عملية منح إئتمان بنكي تتميز بالأهمية والخطورة في نفس الوقت مما وجب على البنوك التعامل بحذر ،لذا يجب أن تتم استناداً إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:

1.1. تحقيق الربح:

الهدف الأول للبنك من وراء توظيف أمواله هو تحقيق أكبر ربح ممكن لأن مدى كفاءة الإدارة تقاس بحجم الأرباح التي تحققها والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

---

[1] سوزان سمير ديب،د.شقيري نوري موسى،د.محمود ابراهيم نور،د.عبدالله يوسف سعادة.ادارة الائتمان، مرجع سبق ذكره،ص:17

[2] محمد زميت " :النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية "، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2005-2006 .ص :35

[3] حابس ايمان، دور التحليل المالي في منح القروض،دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير،تخصص بنوك و مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010-2011، ص ص:23-24

2.1. المحافظة على السيولة:

تتمثل في احتفاظ البنك بالسيولة الكافية، أي قدرته على مواجهة التزاماته تجاه العملاء، وهذا ما يستلزم توفره على قدر كافٍ من السيولة (النقود والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقود إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي) لمواجهة طلبات السحب دون أي تأخير، وبالتالي على البنك الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة.

3.1. توفر الأمان:

يتمثل هذا العنصر في تأكد البنك وارتياحه إلى أن القروض التي منحها للعميل أو المؤسسة المستفيدة سوف يتم سدادها مع فوائدها في المواعيد المحددة، ويتسنى ذلك للبنك من خلال الدراسة الدقيقة لملف المستفيد من القرض (الملاءة المالية، السمعة التجارية، المركز المالي، مدة القرض، أهلية المقترض...الخ).

2. المعايير:[1]

يعتمد البنك في منح الائتمان عدة معايير لتجنب الوقوع في الكثير من المخاطر التي من الممكن تجنبها ومن بينها :

1.2. شخصية العميل (Character) :

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني و هي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية فيجب على الإدارة في بادئ الأمر أن تحدد شخصية العميل وتعني الخصائص التي تظهر رغبة العميل القوية في سداد القرض و فوائده و هذه الرغبة بدقة.فيمكن أن نقول أنها تعتمد على نشأة الشخص و ما يتمتع به من أخلاقيات و صفات الأمانة و الشرف و العدالة و يمكن التعرف على شخصيته من خلال انتظامه في سداد ديونه و مستحقاته .

2.2. رأس المال (Capital) :

يعتبر من أهم أسس القرار الائتماني و لهذا فان إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض لها، ونعني برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من

[1] عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، إيمان انجرو:" التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، العدد (3)، 2006، مرجع سبق ذكره ،ص ص ص:194-195-196.

أصول منقولة مثل الأسهم و السندات و أخرى غير منقولة يجب على العميل بأن يتمتع برأس مال مناسب يمكن البنك من استرداد مستحقاته فهو يحول دون وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين و عند دراسته هذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية و الأموال الذاتية و الأموال المقترضة فإن كان رأس المال يتمتع بالملاءة فهذا يعني أن المركز المالي للعميل سليم.

3.2. القدرة (Capacity) :

و تعني مدى قدرة العميل على إدارة الشركة بكفاءة و فعالية بما في ذلك مؤهلاته و خبراته بما يعكس سداد الأقساط أو الدين في الوقت المحدد.هذا من جهة ومن جهة أخرى توفر الأهلية الكاملة فمن يوقع عند الاقتراض لا يجب إن يكون قاصرا أو غير مؤهل قانونيا للتوقيع، و في حالة الشركات ينبغي على مسؤول الائتمان التأكد من الشركاء المتضامنين هل قاموا فعلا بالتوقيع و بكامل عددهم أم لا....إلخ.

4.2. الضمانات (Collateral):

تعتبر الضمانات نوع من الحماية أو التامين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد. يطلبها البنك من المقترض لتعزيز الثقة و لضمان استرجاع حقه (قيمة الائتمان) في حالة توقف العميل عند السداد وينبغي أن تتوفر في الضمانات صفات محددة ، مثل:سهولة التسجيل، سهولة التصريف ، البيع ،إمكانية التخزين...الخ. 1و الضمان الأفضل للبنك هو ذلك الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة و بدون خسارة و لذلك يجب إن يراعي عند تحديد الضمان ما يلي:- تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان درجة الرهن من الدرجة الأول ى لصالح البنك بحيث يمكن استخدامها لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد.

5.2. الظروف المحيطة (conditions):

يتأثر منح الائتمان بالتقلبات الاقتصادية و الاجتماعية لذلك وجب على محلل الائتمان في البنك دراسة الأحوال الاقتصادية و المالية المستقبلية و مدى تأثيرها على أو ضاع المقرض وكذا ظروف المنافس في السوق من حيث حجم المبيعات و القدرة على تحقيق الإيرادات.

3. الأنواع:[1]

1.3.: من حيث شخصية متلقي الائتمان:

[1]سيف هشام صباح الفخري "الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية " مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب كلية الاقتصاد، 2009.

وهنا يفرق بين الائتمان الخاص والائتمان العام .

3.1.1 الائتمان الخاص: وهو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فردا أو شركة أو مؤسسة، أي أن متلقي الائتمان هو أحد أفراد القانون الخاص ، سواء كان فردا طبيعيا أو شخصية اعتبارية .

2.1.3 الائتمان العام : وفيه يكون متلقي الائتمان هو الدولة أو شخصاً معنويا من شخصياتها ، كالبلديات والمجالس المحلية والولايات .

3.2 الائتمان قصير الأجل : وهو الائتمان الذي يقدم لمدة لا تزيد عن سنة ، ويكون في العادة لثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر . وهذا النوع من الائتمان يهدف عادة إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية أو التجارية أو الزراعية مثل شراء الأسمدة والبذور .

3.2.1الائتمان متوسط الأجل : وتتراوح مدة هذا الائتمان ما بين سنة وخمس سنوات ، ويهدف في العادة إلى تمويل بعض أدوات الإنتاج ، وكذلك تمويل احتياجات الأفراد من السلع المعمرة .

3.2.2الائتمان طويل الأجل: وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة ، ويستهدف في العادة تمويل رؤوس الأموال الثابتة كشراء الأراضي الزراعية أو إنشاء مشروع صناعي أو بناء عقار.

3. من حيث الغرض من الائتمان : وهنا يفرق بين الائتمان الإنتاجي أو الاستثماري والائتمان التجاري والائتمان الاستهلاكي .

أ- الائتمان الإنتاجي :

ويسمى الائتمان الاستثماري ، وهو ما يقدم للمشروعات الإنتاجية لتمويل ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال الثابتة من أراض أو منشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة .

ب- الائتمان التجاري :

وهو ما يقدم للمشروعات لتمويل عملياتها الجارية (أي رأس المال العامل) ، وكذا ما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات .

ت- الائتمان الاستهلاكي :

وهو ما يقدم في العادة للأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المعمرة ، ويأخذ هذا النوع من الائتمان في الغالب شكل البيع بالتقسيط .

4. **من حيث الضمان** : وهنا يفرق بين الائتمان الشخصي والائتمان العيني .

أ- **الائتمان الشخصي** :

وفي هذا النوع من الائتمان لا يطلب من المدين تقديم أية أموال ضماناً لتسديد دينه ، بل يُكتفى بالوعد الذي يقدمه المدين ويلتزم فيه بتسديد الدين . ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الائتمان يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين من حيث النزاهة والقدرة على الدفع . وقد يتقوى الائتمان الشخصي بتعهد أكثر من واحد بتسديد الدين عندما يكون هناك كفيل للدائن .

ب- الائتمان العيني :

وفيه يقدم المدين عيناً ما تعتبر ضماناً لتسديد دينه . والدائن في مثل هذه الحالة يعتبر مفضلاً على غيره من الدائنين في استيفاء مبلغ الدين من الأموال التي قدمها المدين ضماناً للتسديد . وهذا الضمان الذي يقدمه المدين قد يكون عقاراً أو محاصيل زراعية أو بضائع أو أوراق مالية ... الخ .

5. **من حيث طبيعة العملية الائتمانية (محل الائتمان)**: وهنا يفرق بين الائتمان المالي والائتمان التجاري .

أ- **الائتمان النقدي** : وفي هذا النوع من الائتمان يكون محل الائتمان نقداً ، فالدائن يقدم نقوداً للمدين الذي يلتزم بردها وتسديدها في وقت لاحق ، فطبيعة هذا الائتمان نقدية كما هو ملاحظ لأن محل الائتمان نقد .

ب- **الائتمان التجاري** : وفي هذا النوع يكون محل الائتمان سلعة أو خدمة تقدم بثمن مؤجل ، كما يدخل في هذا النوع تقديم الثمن مقابل سلعة أو خدمة مؤجلة ، فهذا الائتمان في طبيعته بيع تأجل أحد بدليه . ويطلق على هذا النوع أيضاً البيع الائتماني ، والذي هو في معناه الواسع كل بيع لا يتلاقى فيه تنفيذ الالتزامين ، وهما التزام المشتري بدفع الثمن والتزام البائع بدفع السلعة .

7. **من حيث الصفة الاقتصادية** :

وهنا يفرق بين الائتمان ذاتي التصفية والائتمان غير ذاتي التصفية.

أ- **الائتمان ذاتي التصفية** :وهو الائتمان الإنتاجي الذي يستطيع فيه المدين السداد من خلال استخدام قيمة الائتمان نفسها ، فعلى سبيل المثال ف'ن القرض الذي يُقدم لصاحب مصنع هو قرض ذاتي السداد أو التصفية ، لأن صاحب المصنع يمكنه تصفية القرض من خلال استخدام القرض في عملية الإنتاج ، فالمصنع والمبيعات يوفران أموالاً يمكنان صاحب المصنع من الوفاء بما عليه .

ب- **الائتمان غير ذاتي التصفية** :ويتعلق في العادة بالائتمان الاستهلاكي حيث يقوم المدين بالوفاء بما عليه من أموال ليس للمعاملة الائتمانية دخل في إحداثها ، فالائتمان الذي يُقدم للمستهلك لشراء منزل مثلاً يعتبر غير ذاتي التصفية لأن المستهلك يقوم بتصفية القرض أو سداده على فترة من الزمن من دخله ن وهذا الدخل ليس للقرض دور في إحداثه .

3. إجراءات منح الائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية

1.3. الفحص الأولي للقرض:

يقوم البنك بدراسة الطلب لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك خاصة من حيث الغرض، الأجل وأسلوب السداد، كما يساعد هذه العملية لمعرفة شخصية العميل من خلال لقائه مع المسئولين وقدرته على اتخاذ القرار المبدئي إما بالاستمرارية أو الاعتذار مع توضيح الأسباب للعميل.

2.3. التحليل الائتماني للقروض:

يتضمن تجميع المعلومات التي يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك، ومدى ملائمة رأس المال من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصيته، وحالته الاجتماعية ومؤهلاته، لذلك فأول خطوة هي مقابلة العميل ونجاحها يتوقّف على ما تتمتّع به إدارة الائتمان في رسم صورة متكاملة عنه ومن خلالها تحدّد إدارة الائتمان المعلومات التّي ترغب فيها عن العميل والبنوك التّي يتعامل معها بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة والتي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المؤسسة.

الشكل 01 : يوضح دراسة ملف القرض

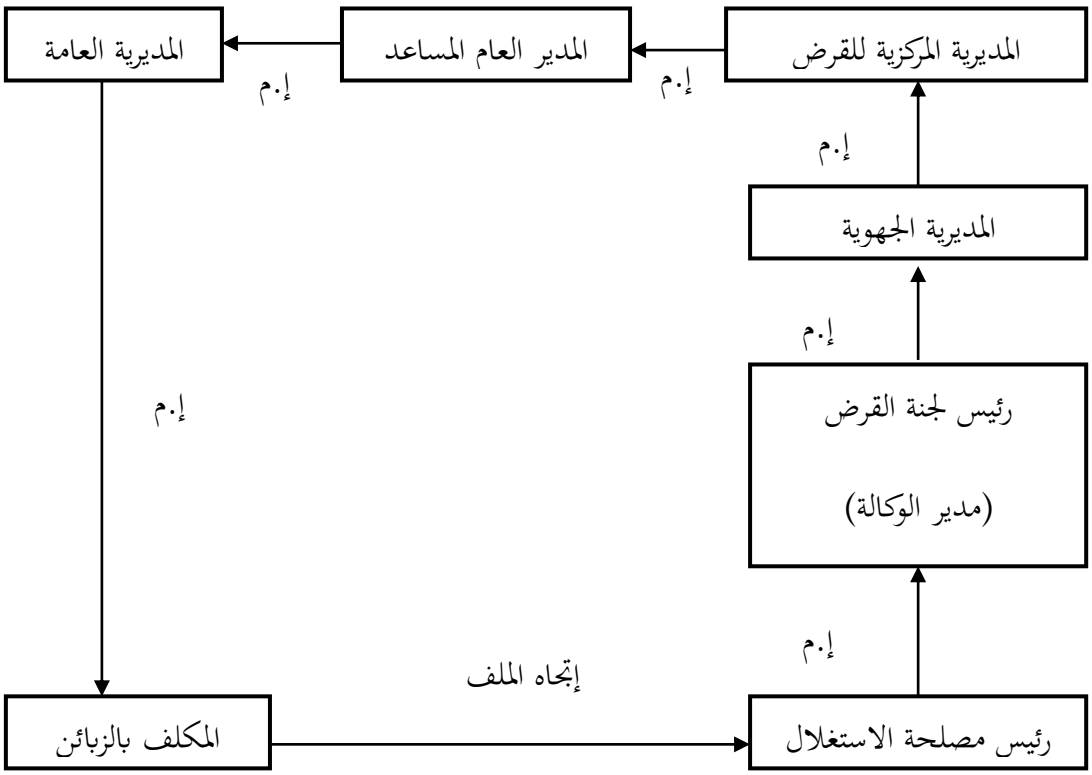

المصدر :كمال رزيق، فريد كورتل، إدارة مخاطر البنوك الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 2007/7/5/4. ص18.

- إ.م : إتجاه الملف.

هذا الشكل يأخذ بعين الاعتبار سلطة منح القرض حسب المبلغ.

3.3. التفاوض مع المقترض:

يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة و يتم الإنفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض لتحقيق المصالح .

4.3. اتخاذ القرار:

في حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي تتضمن بيانات المنشاة طالبة القرض، موقفها الضريبي، وصف القرض والغرض منه، الضمانات المقدمة، وملخص الميزانية لثلاث السنوات الأخيرة ومؤشرات السيولة، الرّبحية، والنشاط الائتماني بشان القرض، بناء على كل هذه المعلومات يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

5.3. صرف القرض:

يشترط لبدء استخدام القروض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستفاء الالتزا مات التي بنص عليها اتفاق القرض .

6.3. متابعة القرض والمقترض:

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سيرة المنشاة وعدم حدوث أي تغييرات في مواعيد السّداد المحدّدة، وقد تظهر من التصرّفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونيّة لمواجهتها وهذا للحفاظ على حقوق البنك .

7.3. تحصيل القرض:

إن الاختيار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه (القدرة على السداد)ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات الداخلة للعميل التي تعدّ الرّكيزة الأساسية في تحديد قدرته في التسديد حيث يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النّظام المتّفق عليه وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السّابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السّداد أو تجديد الفرص مرّة أخرى.

8.3. الحماية:

إن أساس هذا المعيار هو اكتشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدّم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضّمانات أو الكافلات التّي سيقدّمها العميل سواء من قيمتها العادلة أو من حيث قابليّتها أو إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة .

المطلب الثالث: دور عملية تقييم المشاريع الاستثمارية في قرار منح الائتمان

سنتطرق في مطلبنا هذا إلى دور عملية التقييم وتشمل على آلية التقييم للمشاريع، ومتابعة المشروع وصياغة قرار الائتمان.

أو لا: صياغة قرار الائتمان[1]:

تعتبر صباغة القرار الائتماني خطوة عامة وضرورية ، حيث أن اتخاذ القرار يؤثر على نشاط العميل وتتمثل هذه الصياغة فيم يلي :

1. **حجم الإئتمان المقترح منحه:** المعيار الرئيسي لتحديد حجم الائتمان هو تناسبه مع الغرض المطلوب من أجله وطبيعة نشاط العميل وطول دورة نشاطه ومدى موسمية هذا النشاط، واحتياجات رأسمال العامل المتاح.
2. **الغرض من التسهيلات المقترح منحها للعميل:** لابد أن يكون الغرض واضحا ومحددا في الدراسة الائتمانية، وأن يعكس ذلك الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية المقترحة
3. **شكل التسهيلات الائتمانية** :حيث أن منح تسهيلات قصيرة الأجل لتمويل أصول ثابتة تؤدي إلى ارتباك العملاء ماليا وتعثرهم في السداد لحلول تواريخ الاستحقاق ، وبالتالي عدم مساهمته يشكل فعلي في خلق الإيرادات .
4. **برنامج السداد** :يتعين تصميم البرنامج بناءا على طبيعة النشاط بشكل خاص ، وان يتوافق هذا البرنامج زمنيا مع ما تعكسه قائمة التدفقات النقدية ن كما يجب أن يتوافق البرنامج مع طول دورة النشاط .
5. **مصادر السداد للتسهيلات الائتمانية المقترح منحها:** يجب أن يتضمن قرار منح الائتمان طبيعة مصادر سداد التسهيلات الائتمانية المقترح منحها، حيث لابد على الباحث الائتماني أن يركز فكره على أن يتم السداد من ناتج النشاط أو الغرض الذي استخدم فيه الإئتمان .

[1] سمية أحبق، أليات منح الائتمان في البنوك التجارية ،دراسة عينة بالبنوك التجارية العاملة بولاية تمنراست (BNA BDL– BADR) ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي الميدان علوم اقتصادية،علوم التسيير،علوم التجارية،تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة،2012-2013،ص:10

6. **كيفية استخدام أوصرف التسهيلات** : يرتبط بعناصر القرار الائتماني حيث تؤثر هذه الأخيرة على كيفية استخدام أو صرف التسهيلات من حيث ، أسلوب صرفها ن برنامج السداد ، مصادر السداد.
7. **الضمانات**: بشكل عام لا ينبغي أن تكون الضمانات هي أساس منح الائتمان فكثير من التسهيلات الائتمانية التي انطلقت من هذا المفهوم تعثرت ، فالضمانات لا تصلح أساسا رئيسيا لمنح الائتمان من عدمه ، والأصل أن تأتي الضمانات مكملا لقناعة البحث لجدارة العميل في الحصول على الائتمان .

ثانيا:آلية تقييم المشروع:[1]

عندما تقدم دراسات الإعداد للمشروع من الاكتمال ، ويدرج المشروع في قائمة التقييم وعملية التقييم هي المحصلة التي يتم التدخل فيها من قبل البنك ، وتعتبر هده المرحلة هي أكثر المراحل دقة في حياة المشروع داخل البنك ، حيث إن التقييم في المسئولية الوحيدة الأكثر تعقيدا في وظيفة البنك و تحتوي على أربعة عمليات جزئية هي :

1. **العملية الفنية** : يقدم البنك ضمانا بأن المشروع قد تم تصميمه من الناحية الفنية بشكل متكامل ، وأن العمليات الهندسية شاملة وملائمة ومقبولة من الوجهة المستهدفة وكذلك متناسقة مع الأهداف الأخرى. وتقوم بعثة التقييم التابعة للبنك بإجراء الفحوصات الكافية لعمليات التغيير والتناوبات المختلفة ، آخذة في الاعتبار الحلول المقترحة والنتائج المتوقعة ويختص التصميم التكنولوجي بما يلي :
   - التسهيلات الخاصة بالموقع .
   - التكنولوجيا المنتظر استخدامها وملاءمتها مع الخصائص التكنولوجية المحلية .
   - جداول الأعداد .
   - فحض وتقدير النفقات الهندسية ن وكذلك المعلومات التي تأسس عليها التقدير.
   - البدائل المختلفة للطوارئ الطبيعية وأسعارها المختلفة .
   - فحص الإجراءات التي تتم على أساس الحصول على الخدمات الفنية والمعمارية والهندسية .
   - تقدير تسهيلات تشغيل المشروع ونختلف المداخل الأخرى له.

[1] عبد الستار محمد العلي،إدارة المشروعات العامة ،مرجع سبق ذكره ،ص:456-.460.

2. **مبنى المؤسسة** : وبعنبر الاصطلاح المستخدم في إدارة البنك المعروف بمبنى التأسيس وهو الهدف الرئيسي لقرض البنك آي أنه لا يغطي نقط ذاتية الإقراض وأنظمتها وإدارتها وسياستها بل يغطي كل ملابسات واستعدادات الحكومة والظروف البيئية التي ستعمل فيها المؤسسة .

فالتقييم التأسيسي يجب أن يشمل العديد من الجوانب وعي فيما إذا كانت المؤسسة منظمة بطريقة مناسبة للعمل وأن التغيرات السياسية تساعد المشروع على تحقيق أهدافه.

3. **التحليلات الاقتصادية** : ويتم هذا التحليل عادة في أطوار متتابعة أثناء الإعداد للمشروع ويعمل على دراسة المشروع في الوضع القطاعي ،ويتم فحص برنامج الاستثمار للمشروع ومدى ترابطه مع النظم القطاعية والسياسات المقدمة فهو دائما ما يهدف بتقدير المشاركة والمساهمة للمشروع في هدف نمو وتطوير البلد ، وسوف يظل هذا شاهدا أو معيارا رئيسيا لاختيار المشروع وتقييمه .

4. **التحليل المالي** : له أهداف متعددة واحد هذه الأهداف هو التأكد من أن هناك إعتمادات كافية لتغطية نفقات المشروع ن وعادة لا يقرض البنك كل نفقات المشروع ولكنه يمول وبصفة خاصة نفقات المقايضة والعملة الأجنبية ويتوقع من المقترض أو الحكومة أن تفي بالنفقات المحلية ، وفي حالات كثيرة يتم تقييم المشروعات من قبل البنك الدولي .

ومن المواضيع المتعلقة بالتقييم المالي –هل رأس المال كاف للتشغيل ؟ هل سيكون قادر على أن يخلق رؤوس أموال من الموارد المحلية للحصول على دخل معقول على أصولها ن ويؤدي غلى المساهمة والمشاركة المرضية لمتطلبات رأس المال المستقبلي ؟

فنادرا ما تكون النتيجة رفض المشروع ، ولكن قد تم تعديله تعديلا شاملا أو إعادة تصحيحه أثناء هذه العملية لتصحيح الخلل حتى لا يرفض المشروع.

ثالثا: متابعة النشاط الائتماني[1]

للمتابعة بشكل عام أهمية شديدة في العمل المصرفي تتجاوز أهمية الرقابة والتفتيش ويجب أن تتصف المتابعة بالدقة والشمولية والاستمرار حتى تعطي نتائجها المرجوة في الحفاظ على الأداء المصرفي للبنك وحمايته من الانحراف الذي قد يهدد البنك في تأدية رسالته ، وتزداد أهمية المتابعة للنشاط الائتماني في البنوك ، وذلك

[1] سوزان سمير ديب،د.شقيري نوري موسى،د.محمود ابراهيم نور،د.عبدالله يوسف سعادة.ادارة الائتمان، مرجع سبق ذكره،ص ص ص:297.298.299

للطبيعة الخاصة التي تحيط بالعملية الائتمانية التي يجب التأكد فيها من أن ألاستخدام الائتمان الممنوح يتم في الغرض المخصص من اجله ....الخ.

كما أن للمتابعة دورا هاما في كشف الانحرافات الداخلية التي يقوم بها بعض العاملين بالبنك في مجال الائتمان الأمر الذي قد يؤثر على مقدار الثقة والاحترام الذي يكنه العملاء للبنك والعاملين ، ومن بينها التأكد عن طريق المتابعة من أن العملين ملتزمون بالحدود المصرح بها للتسهيلات والشروط الأخرى كافة وعدم تجاوز هذه الحدود ، أو التغاضي عن هذه الشروط .

وعليه عمليه المتابعة تعني التأكد من حسن تأدية الوظيفة الائتمانية للفروع وأن العملاء راضون تماما عن البنك وذلك من خلال معرفة حجم الوقت الذي يحتاجه الفرع أو يستغرقه الطلب المقدم من العميل لدراسته والبث فيه سواء بالرفض أو القبول وكذلك بالنسبة لعملية تجديد الحدود الائتمانية .

وبصفة عامة تنطوي عملية متابعة النشاط الائتماني على التحقق من أن كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة ووفقا للتعليمات والمبادئ الصادرة المحددة .

❖ **أهمية المتابعة :**

- تمويل المشروعات الاستثمارية حيث يبرز دور المتابعة كأسلوب للرقابة ووضع الضوابط الكفيلة بالمحافظة على أموال البنك بالشكل وفي الوقت المناسب .
- وسيلة ميدانية للتعرف عن قرب على المناخ الاستثماري سواء في المساهمة في رأسماله أو تقديم القروض له قد يمتد لسنوات طويلة تشمل جميع مراحل المشروع والتي من خلالها يتم سداد الالتزامات المصرفية.
- المتابعة تساعد في اكتشاف المشاكل التي تواجه المشروع وتقترح الحلول .
- تعديل التمويل الممنوح للعميل بالصورة التي تتناسب وطبيعة العمل .
- تتجلى أهميتها وخاصة في الوقت الحالي لما نعانيه من كثرة الأخطاء المقصودة وغير المقصودة .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

حسب الإحاطة و الاطلاع على ما توفر لدينا حول موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية، فإنه قد تم تناوله غالبا في شكل بحوث أو ورقات بحثية لم تحط بكل جوانبه نظرا لتعددها، ومعظم هذه البحوث التي مست جوانب هذا الموضوع سنتطرق إليها في هذا المبحث على شكل دراسات سابقة.

المطلب الأول : الدراسات العربية

سنتطرق في مطلبنا هذا إلى دراسات سابقة أحاطت بالموضوع ومنها:

1- سمية أحبق ، مذكرة ماستر، حول آليات منح الائتمان في البنوك التجارية، دراسة عينة بالبنوك التجارية الناشطة بولاية تمنراست، وكالة بنك(BNA – BDL – BADR) . السنة الدراسية 2012 ،2013.

- ❖ تتمحورا لدراسة حول الإشكالية التالية: مامدى التزام البنوك التجارية باليات وأساليب منح الائتمان؟
- ❖ تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء مفهوم واسع حول الائتمان المصرفي و عملية سيره داخل البنوك وتحليل اراء المهنيين في بعض البنوك التجارية العاملة في ولاية تمنراست حول جملة من القضايا المتعلقة بالأساليب و الآليات المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي في هذه البنك .
- ❖ كما توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- اعتماد و تركيز البنوك خلال عملية منح الائتمان على سمعة العميل الجيد فكلما كان العميل يلتزم بشخصية نزيهة و سمعة طيبة كلما كان البنك يدعمه ويمنحه الائتمان, ونلاحظ أن البنوك تركز خلال عملية منح الائتمان على ضمانات و سلامته.
- اتخاذ قرار منح الائتمان لا يتم إلا وفق الإجراءات معينة بناء على إتباع ما جاء في سياسة البنوك التجارية
- تقبل البنوك طلبات الائتمان بعد إجراء التحليلات اللازمة و الدراسات بل الموافقة أو رفض طلب الائتمان، من أجل تجميع المعلومات عن العملاء لمعرفة قدراتهم المالية من جراء قيامه بالتحليل الائتماني وكذا تحديد صلاحية الميزانيات وفقا لسياسة الإقراض .

2- خميس نجاة ،مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية حول تقييم المشاريع الاستثمارية في أطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ،فرع وكالة سعيدة، السنة الدراسيةANSEG2016/2015

- ❖ تتمحور الدراسة حول الإشكالية التالية: ما مدى سلم الأولويات التي يحدد من خلالها درجات الأفضلية في تقييم المشاريع الاستثمارية في أطار الوكالة فرع وكالة سعيدة ؟ ANSEJ الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ؟
- ❖ تكمن أهمية الدراسة في التعرف على أهم الخطوات الأساسية والمراحل التي على أساسها يتم اتخاذ أو تبني القرارات الاستثمارية المناسبة إما بالتخلي عن المشروع المقترح أو العمل على تنفيذه ولهذا سنتعرف من خلال هذا البحث على مايلي:
  - توضيح مفهوم الاستثمار وكذا أهميته والعوامل المؤثرة فيه
  - إعطاء نظرة شاملة حول المشروع الاستثماري .
  - تبيان مدى أهمية القرارات الاستثمارية من خلال تقييم المشاريع
  - التعرف على أساليب تقييم المشاريع في مختلف الظروف
- ❖ حيث استخلص الباحث جملة من النتائج منها:

- يعتبر البعد والفاصل الزمني الكبير بين حدوث النفقة الاستثمارية ومقدار توقيت الحصول على نواتج هذا الإنفاق هو أساس مشاكل تقييم المشروعات الاستثمارية حيث يعد هذا الفاصل الزمني المتغير الأول لمشكلة عدم التأكد والقيمة الزمنية للنقود وتقلبات الأسعار.
- عدم الاعتماد على معيار وحيد فقط في تقييم المشروعات الاستثمارية ودعم عملية اتخاذ القرار
- الاستفادة من التحليلات الإحصائية لمعالجة المخاطرة وعدم التأكد.
- الاستعانة بأساليب تحليل المخاطرة كأسلوب تحليل الحساسية،
- استخدام مختلف الأساليب التي تعتمد على خصم التدفقات النقدية وتغير قيمة النقود عبر الزمن عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

3- دراسة (التميمي، محفوظ، 2012 م، بعنوان:القوائم المالية المدققة الصادرة عن منشآت الأعمال وأثرها في اتخاذ قرارات الائتمان في البنوك التجارية اليمنية: دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية العاملة في محافظة عدن، بحث منشور، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، عمان، الأردن.

❖ هدفت الدراسة إلى :

- التعرف على تحديد الآلية التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات الائتمانية بالاعتماد على القوائم المالية المدققة في البنوك التجارية اليمنية .
- توضيح اثر القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات الائتمانية من ناحية، وفي الممارسة العملية لإدارات الائتمان في تلك البنوك من ناحية أخرى، حيث تم تطبيق الدراسة على عينه مكونه من (120موظف وموظفة في (8) بنوك يمنيه.

❖ من نتائج هذه الدراسة:

- الاستعلام على مركزية مخاطر العميل، بالإضافة إلى الاتصال المباشر بإدارة النشاط والبطاقة الضريبية والقوائم المالية المدققة، كلها من أهم مصادر المعلومات المؤثرة في اتخاذ القرارات الائتمانية .
- جانب السياسات والقرارات الإدارية والمعايير التي اعتمد عليها المحاسب القانوني في التدقيق والمراجعة للقوائم المالية ومدى استقرارها، وثبات السياسات المحاسبية، تعتبر من العوامل الهامة والمؤثرة في مصداقية و موثوقية القوائم المالية المقدمة لاتخاذ القرارات الائتمانية .
- ضرورة اعتماد البنوك التجارية على نتائج تحليل القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرار الائتماني المناسب مع عدم التركيز على الجوانب الاجتماعية والشخصية والضمانات الخاصة بطالب الائتمان.

المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية

من الدراسات الأجنبية التي تناولت وأشارت إلى مفاهيم تخدم موضوعنا هذا نجد:

1. دراسة فريدركريبرت، بحث منشور في(المجلة الأوروبية للإدارة ،والأعمال.) 2013

"Effect of Credit Risk Management Practices Lending Portfolio in Kenya"

حيث لخصت الدراسة المشكلة بأن الربحية تشكل أو لوية لجميع المسئولين في المؤسسات المالية، وإدارة المخاطر على قدم المساواة وللحد من مخاطر التسهيل الائتماني الممنوح، وذلك لأن ضعف الجدوى للمؤسسات المالية،تؤدي إلى فقد أصل الدين والفائدة. وقد أصبح المديرين والمسئولين أقل شدة في ممارسة الإقراض لتقييم ومراقبة الائتمان، وهذا يدعو إلى إجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول ممارسات مخاطر الائتمان .

تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة حيث استهدفت هذه الدراسة كل مكاتب الإقراض التي تم تسجيلها لدى وزارة التنمية التعاونية في مقاطعة ناكرو، وقد تم توزيع استبانه على كل العاملين في المناصب الإدارية المعنية في إدارة الائتمان، وتحديدًا أصحاب القرارات.

بشأن التسهيلات الائتمانية. وتمثلت أهداف هاته الدراسة في:.

- تحديد آثار المخاطر الائتمانية على الإقراض
- تقييم تأثير تحليل الإقراض في محفظة الإقراض
- دراسة تدابير تخفيض إدارة المخاطر على الإقراض، وعلى نسبة السداد إلى إجمالي القروض.

نتج عنها ما يلي:

- وجود تأثير كبير لجميع ممارسات إدارة المخاطر على محفظة الإقراض، باستثناء خطر التقييم الذي لم تجد له تأثير كبير على محفظة الإقراض.
- غالبية مؤسسات الإقراض اعتمدت إلى حد كبير ممارسات إدارة المخاطر كوسيلة لإدارة المحفظة لديها
- يتوجب على مديري محافظ الإقراض التنويع في مكونات محفظة الإقراض، وهذا التوجه يحد ويخفف من مخاطر عدم الوفاء بالقروض.

2. دراسة كاثرين وآخرون، بحث منشور في مجلة بنجرسان الماليزية، 2009.

A preliminary Study On Credit Risk ، Management Strategies Of Selected Financial Institutions in Malaysia

تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على نمط استراتيجيات إدارة المخاطر .
- مراقبة الممارسات التي تنفذها مؤسسات التمويل في دولة ماليزيا، حيث شملت عينة الدراسة (15) مؤسسة، وتم استخدام الإستبانة كأداة.
- تنويع خدمات الإقراض والتمويل .
- العمل على تقليص المخاطر والحد منها قدر الإمكان وتدريب وإعداد الموظفين بشكل مناسب لطبيعة المهام الوظيفية الموكلة لهم.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات، أبرزها يكمن في التنوع في خدمات الإقراض، وتخفيف المخاطر وتدريب وإعداد الموظفين، إضافة إلى دليل الموافقة على القروض هي أساليب مهمة في إدارة مخاطر الائتمان،

حيث أوصت الدراسة بالتأكيد على ضرورة انتباه المؤسسات لمخاطر الإقراض لكونها عامل مؤثر على عمليات التمويل التي تقوم بها.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

استخدمنا في هذا البحث خمسة دراسات سابقة منها ثلاثة عربية والبقية أجنبية من بيئات مختلفة ، ومن خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة تبين لنا مايلي:

1. **أوجه التشابه:**

- أهمية التحليل والتقييم في اتخاذ القرارات الائتمانية ويأتي هذا الاهتمام ليؤكد على مدى المخاطر التي يمكن أن يتحملها البنك في حاله الإخفاق في تقييم العميل أو طالب الائتمان من جهة وموضوع الطلب من جهة أخرى أو منح القرار بشكل عشوائي دون دراسة وتحليل وافيين ، الأمر الذي يترتب عليه خسارة مالية قد تكون باهظة في بعض الأحيان ، وما يتبعها من مضاعفات سلبية على مسموعات البنك في السوق العامل به في حالة اللجوء إلى القضاء لتحصيل حقوق البنك وما إلى ذالك من انعكاسات سلبية على مسئوليته الاجتماعية وسمعته التنافسية في البيئة المحيطة ، بالإضافة إلى التكاليف التي قد يتحملها البنك .
- كما يلاحظ من خلال الدراسات تركيزها على معايير أخرى لمنح التسهيلات الائتمانية حيث حظي معيار القوائم المالية نصيب اكبر من غيره لدى بعض البنوك في حين ركزت هذه الأخيرة على ضرورة تقييم مخاطر الائتمان حيث وجدت علاقة طردية بين مخاطر المنح والعائد المتحقق للبنك إلا أن الدراسات بمجملها توضح أن هناك تتشابه في معظم الدراسات السابقة والدراسة الحالية في كونها تدرس موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية .

2. **أوجه الاختلاف:**

- تفاوت بين البنوك التجارية في استخدامها لكل معيار في عملية اتخاذ قرارات الائتمان مع ضرورة مراعاة عدم إغفال العوامل الواجب مراعاتها عند اتخاذ القرار الائتماني والتي أبرزها(الشخصية، القدرة المالية، رأس المال، الضمانات، الظروف الاقتصادية).
- الدراسات السابقة ركزت بشكل كبير على المخاطرة من جراء عملية الإقراض بينما دراستنا الحالية شددت على تقييم المشروع الاستثماري أولا، ومن تم كيفية السداد والمخاطر المحيطة به.
- تختلف الدراسات السابقة والحالية من حيث العينة المختارة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم ذكره في تفصيل لجوانب المشاريع الاستثمارية وتقييمها والمعايير المتبعة إذيمكن القول بأن تقييم المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر تجارية بحتة،يرتكز على مدى الربحية التجارية المحققة من المشروع، و هذا التقييم يتم وفق ظروف الاستثمار ، ويتم ذلك بالمعايير المتبعة والتي تتسمم بالدقة والفهم وقابلية التطبيق كما يقوم البنك بنفس الدراسة بالإضافة إلى دراسات فنية و قانونية و ذلك من أجل توفير السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية ، وسنحاول في الفصل الثاني تحليل النتائج المحصل عليها من إجراء دراسة ميدانية للإلمام أكثر بموضوع اثر تقييم المشاريع الاستثمارية .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول في جانبه النظري إلى دراسة المشاريع الاستثمارية ومنح الائتمان، فإننا سنحاول في هذا الفصل الوقوف على واقع تقييم المشاريع الاستثمارية وأثره من خلال العينة المدروسة.

ومن أجل ذلك أجرينا دراسة ميدانية ،كان الغرض منها جمع المعلومات والمعطيات التي تساعدنا في الدراسة بغية إعطاء صورة واضحة للبحث في خطة عملية وليست نظرية وذلك من خلال :

-الرجوع إلى التقارير والوثائق الداخلية للمنظمات .

-برمجة لقاءات مع بعض مسؤولي وموظفي هذه المنظمات ومناقشة بعض الجوانب تخدم الموضوع .

-توزيع استمارات استبيان لجمع وتحليل المعطيات .

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني : نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها والتوصيات

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

سيتم من خلال هذا المبحث تقديم بطاقة فنية عن البنك الوطني الجزائري، و الطريقة وأدوات الدراسة المستخدمة، منهجية ومجتمع الدراسة وعينته،ومصادر الحصول على المعلومات.

المطلب الأول : تقديم بطاقة فنية عن البنك الوطني الجزائري BNAوكالة متليلي296

يلعب البنك الوطني الجزائري كغيره من المؤسسات المصرفية دورا فعالا في إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية عن طريق تشجيعه للاستثمار سواء في القطاع العمومي أو الخاص ، و لهذا سنتعرف في هذا المطلب على إعطاء نظرة تعريفية للبنك الوطني الجزائري تعريفه نشأته وكذا مصالحه إضافة إلى الهيكل التنظيمي للبنك وكالة متليلي 296.

1. نشأته:[1]

أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر رقم 66/178 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966 و أسند له مهمة دعم تشجيع سياسة التسيير لرفع الخناق عن البنك المركزي و الخزينة العمومية، و بعد إصلاحات 1971 تخصص في تمويل عدة قطاعات كالصناعة و التجارة و الفلاحة....

وفي عام 1982 انبثق عنه بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و الذي أسند له مهمة التمويل، و في عام1988 تحول البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة ذات أسهم برأسمال قدره 350 مليار دينار جزائري، و احتل آنذاك المرتبة الثالثة بين البنوك العربية، و يعتبر أو ل البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر بتدخل كل من:

- القرض العقاري الجزائري
- تونس و القرض الصناعي و التجاري .
- البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفريقيا
- مكتب معسكر للخصم

وتجدر الإشارة إلى أن اندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري تم في تواريخ مختلفة، و حاليا يضم البنك الوطني الجزائري حوالي 165 وكالة موزعة على 17 مديرية جهوية، أما رأسمالها قدر ب 8 مليار دينار جزائري، كما أنه يساهم في رأسمال العديد من البنوك ، فنجده مثلا يساهم بنسبة 05 بالمائة في البنك الأو رو –عربي الذي يقدر رأسماله ب 40 مليار دولار، و نسبة 38 بالمائة في اتجاه بنوك البحر الأبيض المتوسط ذو

[1] حابس ايمان، مرجع سبق ذكره ،السنة الجامعية:2010-2011، ص:103

رأسمال يقدر ب 80 مليون فرنك فرنسي، و يساهم كذلك في بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة وبنك الجزائر للتجارة المتواجد في سويسرا.

2. تعريف ونشأة وكالة متليلي[1]:

إن وكالة متليلي تعد من اللبنة الأساسية في نظام البنك الوطني الجزائري، لأنه يمكن اعتبارها هيكلا مصغرا لهدا الجهاز البنكي وتسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك، وتعتبر وكالة متليلي محل الدراسة تابعة لشبكة الاستغلال الجهوية بورقلة.

نشأت سنة 1977 تضم حاليا 09 موظفين ورقمها في التقسيم البنكي هو296، وتسعى هده الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها.

يرأس وكالة متليلي كأي مؤسسة أخرى، المدير الذي يعد المسؤول الأول عن الوكالة فهو الذي يتخذ القرارات اللازمة والصائبة ويسهر على تنفيذها، كما يقوم بالإشراف والتنسيق بين مختلف مصالح الوكالة، ويساعده في ذلك النائب المكلف بالإشراف والتنسيق في حالة غياب المدير، ويتولى أيضا مراقبة الحسابات والإشراف على إدارة الموظفين وعمليات الاستغلال، كما تضم هذه الوكالة خمسة مصالح أساسية و هي: 01 مصلحة أمانة التعهدات، 02 مصلحة الصندوق، 03 مصلحة التجارة الخارجية، 04 مصلحة ترقية الزبائن، 05 مصلحة دراسة وتحليل الأخطار.

3. مهام مصالح الوكالة:

1.3. مصلحة الصندوق:

تعتبر أنشطة مصلحة الصندوق أهم الأنشطة، لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة، البنك، العملاء وتضم خمسة أقسام وهي:

1.1.3. قسم الشبابيك:

يتكفل هذا القسم باستقبال طلبات العملاء وتقديم المعلومات والنصائح بخصوص العمليات التي يقومون بها وتتم على مستوى هدا القسم العمليات التالية:

- إيداع وسحب النقود.

[1] مدير البنك الوطني الجزائري وكالة متليلي غارداية

- استخراج الشيك البنكي.
- استلام وتحصيل الشيكات الخاصة بالوكالة أو بغير الوكالة

2.1.3. قسم التحويل:

يتكلف هذا القسم بتنفيذ أوامر التحويلات المقدمة من طرف العملاء لفائدة حسابات أخرى، وتنقسم التحويلات حسب جهة التحويل إلى ثلاثة أنواع:

- **التحويل داخل الوكالة:** إذا كانت عملية التحويل داخل نفس الوكالة من حساب عميل لأخر فالبنك لا يفرض هنا عمولة .
- **التحويل خارج الوكالة:** أي إلى وكالة أخرى للبنك الوطني الجزائري يفرض البنك عمولة إذا كان التحويل تلغرافي و المقدرة ب 468.00د ج.
- **التحويل خارج البنك** : أي أن المحول ليس عميل لدى البنك الوطني الجزائري وهنا يفرض البنك عمولة سواء كان التحويل عادي أو تلغرافي، وتتم عملية التحويل من خلال وثيقة إثبات ضرورية بحدوث "أمر التحويل " يحتوي على جميع المعلومات الخاصة بالمحول و المحول له.

3.1.3. قسم عمليات الاستقبال:

يقوم هذا القسم باستقبال كافة الأوراق التجارية الخاصة بالوكالة والقيم الموضوعة بصندوقها

4.1.3. قسم التغطية و المقاصة:

هذا القسم مكلف بتغطية الأوراق المالية المقدمة من طرف العملاء عن طريق غرفة المقاصة أو عن طريق خدمات البنك الأخرى، و يقوم هدا القسم بمعالجة ومتابعة الأوراق التجارية غير المدفوعة.

5.1.3. قسم اليومية والمحاسبة الإحصائية ووضعية الحسابات:

يتكفل هذا القسم بالتسجيل اليومي لجميع العمليات التي تتم في باقي الأقسام والتأكد من دقة البيانات المسجلة وإصلاح الأخطاء إن وجدت.

2.3. مصلحة دراسة وتحليل الأخطار:

تعد هده المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث تقوم على دراسة طلبات القروض بعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها، سواء كانت موجهة لتمويل الخزينة أو التعهدات وتأخذ بالمقابل ذلك الضمانات التي يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على

أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة إضافة إلى مراجعة التكاليف والحسابات اليومية للوكالة.

3.3. مصلحة أمانة التعهدات:

تقوم هده المصلحة بتنفيذ جميع العمليات المتعلقة بسير الحسابات (فتح، تغير، غلق، اعتراضات، مصادر موثقة... الخ) كما تجمع ضمانات القروض وترسلها إلى مديرية شبكة الاستغلال وتسهر على متابعة القروض الممنوحة وانجاز العملية المتعلقة بها وتقوم بمعالجة عملية المحفظة التجارية والمالية

4.3. مصلحة ترقية الزبائن:

تقوم بدراسة السوق ومحيط البنك والاطلاع على الجديد فيه ومحاولة جلب اكبر عدد من الزبائن ويبرز نشاط هده المصلحة كلما تعددت نشاطاتها و اتسعت دائرة اختصاصاتها.

5.3. مصلحة التجارة الخارجية:

تقوم هده المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية (الاعتماد المستندي) كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء العملة أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية والعمل على عدم تسرب العملة الصعبة أو تهريبها.

4. أهمية الوكالة:

للوكالة دور مهم في تنشيط المعاملات التجارية، وتمويل المشاريع في البلديات السابق ذكرها، وذلك من خلال منح القروض الاستثمارية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية، وخاصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما القروض المدعمة حيث مولت الوكالة إلى غاية سنة 2017 مايلي:

- 327 مشروع بمبلغ يفوق 500 مليون دج في إطار ANSEJ
- 127مشروع بمبلغ يفوق 220 مليون دج في إطار CNAC
- 98 مشروع بمبلغ يفوق 68 مليون دج في إطار ANGEM

بالإضافة إلى خدمات المرافقة والاستشارة للمشاريع الممولة، كتقديم كفالات الصفقات العمومية، حيث وصل عدد الكفالات الممنوحة من سنة 2013 إلى 2017 إلى 1117 كفالة.

تقدم الوكالة خدمات تمكن من تسهيل الولوج إلى المنتجات المتاحة من فتح الحساب، إلى خدمات الرقمنة والتي تشمل بطاقات الائتمان، الدفتر الإلكتروني، الدفع الإلكتروني، خدمات البنك الإلكتروني حيث في سنة 2017 بلغ عدد البطاقات البنكية الموزعة 1589 بطاقة .

بلغ عدد المشتركين في الدفع الالكتروني 148 زبون ويعود سبب انخفاض المشتركين إلى نقص الوعي المصرفي خصوصا في هده الخدمة لكونها حديثة انطلقت في أكتوبر 2016.

بلغ عدد المشتركين في البنك الالكتروني 78مشترك ويعود سبب انخفاض المشتركين إلى حداثة الخدمة التي انطلقت في مارس 2017.

بخصوص دفتر التوفير بدون فوائد، ودفتر التوفير المستقبلي فقد حظيا بقبول عام من طرف زبائن المنطقة حيث بلغ عدد حسابات دفتر التوفير 2375 حساب، أما دفتر التوفير المستقبلي الخاص بالقصر فقد بلغت عدد الحسابات فيه إلى 27 حساب وهذا لان المنتج حديث أنشئ في شهر فيفري 2016

أما بالنسبة لمساهمة الوكالة في الجانب البشري فهي تشغل 9 موظفين بنكيين، بالإضافة 4 أعوان في أعمال شبه بنكية، وتهدف الوكالة إلى الرفع من عدد الموظفين تطبيقا للسياسة العامة للبنك .

كذلك تساهم الوكالة في التأطير الأكاديمي من خلال مساعدة الطلبة الجامعيين في إعداد البحوث، وتقارير تربص، ومذكرات التخرج، وتقديم جميع التسهيلات، من قوائم مالية وإحصائيات.

الشكل 03: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

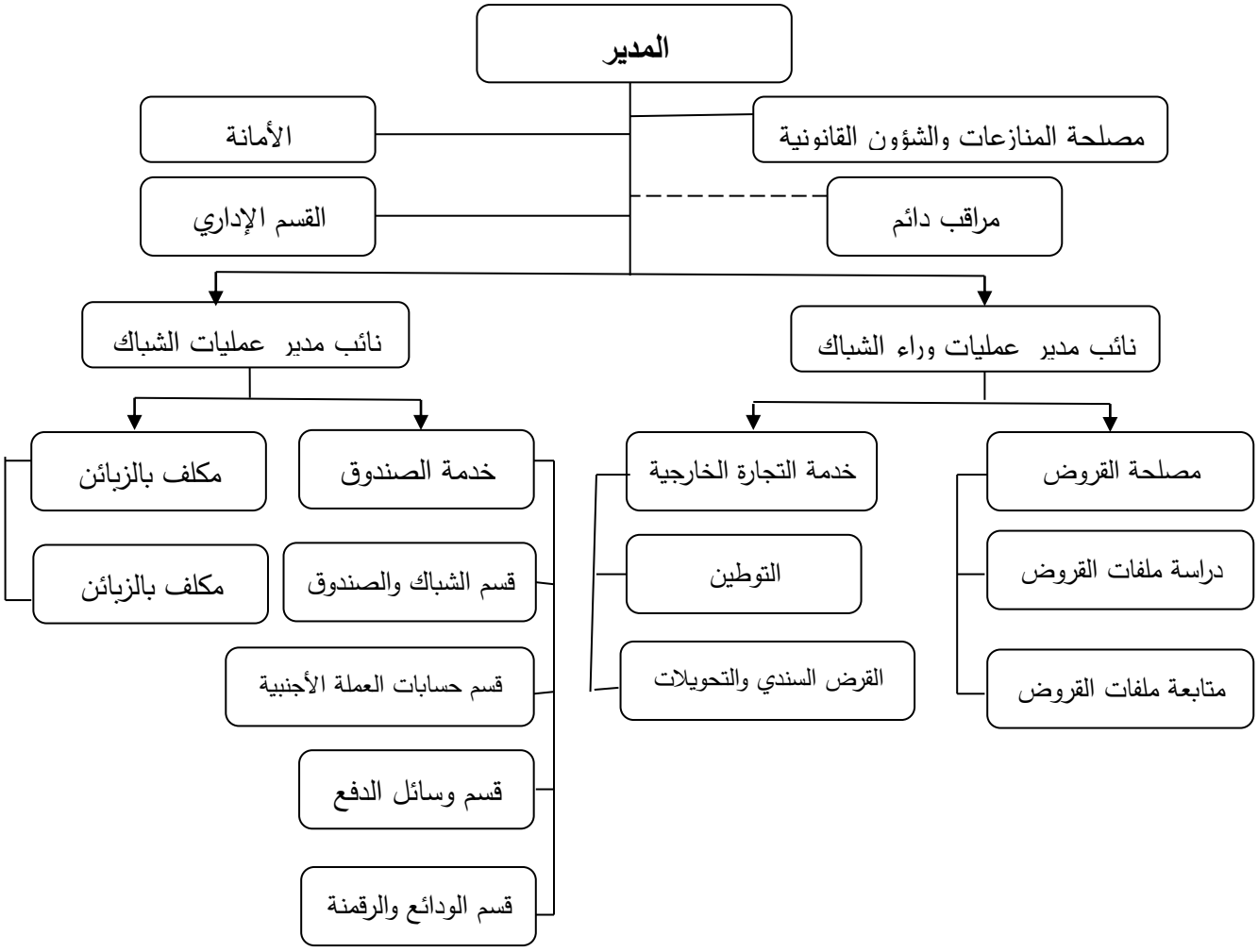

المصدر: مدير وكالة البنك الوطني الجزائري متليلي

المطلب الثاني: منهجية وطريقة إعداد الدراسة

للوصول إلى نتائج عملية حول إشكالية البحث المقترحة تم اختيار مجتمع الدراسة في البنك الوطني الجزائري، تعتبر وكالة متليلي -296- تعتبر إحدى وكالات المديرية الجهورية شبكة الاستغلال ورقلة، التي أنشأت سنة 1977وقد اعتمدت منهجية الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمعلومات المحصل عليهما ، ومن تم تحديد النتائج المتوصل لدراسة انعكاسات تقييم المشاريع الاستثمارية على سلامة القرار الائتماني.

المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في الدراسة

1. **أداة الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات:**

من بين الأدوات التي وجدتها تساعد على جمع البيانات بالقدر الكافي والتي تخدم الموضوع- المقابلة- حيث كانت عبارة عن طرح مجموعة من الأسئلة علىى إطارات البنك بما يخدم الموضوع إضافة إلى توزيع استمارات استبيان حيث تناولت ثلاثة محاور أساسية تماشيا مع الفرضيات المقترحة للإجابة على الإشكال المطروح بالنحو التالي:

- **المحور الثاني**: حيث خصص لمعرفة مدى ارتباط دراسة المشاريع الاستثمارية في وضوح خطة القرار الائتماني ،ضم هذا المحور 07 أسئلة.
- **المحور الثالث** : لتوضيح أن تقييم المشاريع الاستثمارية أداة لصياغة القرار الائتماني ،وضم هذا المحور 06اسئلة.
- **المحور الرابع**: لتوضيح أثر تقييم المشاريع الاستثمارية في سلامة القرار الائتماني لدى البنوك التجارية، كما ضم هذا المحور 06 أسئلة.

2. **قياس أداة الدراسة:**

الإجابة على محاور الاستبيان تكون وفقا لمقياس لكارت الخماسي،حيث تم تقييم الإجابات وفقا لسلم الدرجات التالية:

- موافق جدا وتساو ي 5درجات.
- موافق وتساو ي4درجات.
- محايد وتساو ي3درجات.
- لا موافق وتساو ي2درجات.
- لا موافق بشدة وتساو ي1درجة.

وقد تم تقسيم مقياس لكارت كما يلي:

الجدول 01: يوضح تقسيم الدرجات حسب مقياس ليكارت الخماسي

المقياس	5	3.66	1	2.33
درجة الموافقة	عالية		متوسطة	منخفضة

المصدر: من إعداد الطالبين

3. مجتمع الدراسة:

بهدف التعرف على أثر تقييم المشاريع الاستثمارية في سلامة القرار الائتماني لدى البنوك التجارية تم اختيار عينة الدراسة وتتكون من موظفي البنك الوطني الجزائري ووكالاته في ولاية غارداية حيث تضم 41 موظفا كعينة لإسقاط المفاهيم النظرية ومعرفة طريقة تقييم المشروعات على مستوى البنك الوطني الجزائري.

كان عدد الاستمارات المسترجعة 32 استمارة اي بنسبة 78 من مجموع الاستمارات الموزعة ، واستبعدت 02استمارتين لعدم كفاءتها لإجراء الاختبار ليصبح عدد الاستمارات الصالحة للتحليل هو30استمارة بنسبة73.20

الجدول02: يوضح الاستبيانات الموزعة والمسترجعة في العينة

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	41	100
الاستبيانات المسترجعة	32	78
الاستبيانات القايلة للتحليل	30	73.20

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج EXEL

4. رابعا:المعالجة الإحصائية:

بهدف الوصول نتائج معتمدة تحقق أهداف الدراسة وتختبر فرضياتها، تم تفريغ البيانات الواردة بالاستبيان وتبويبها وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الكمبيوتر، وتمت معالجة البيانات بغية اختبار نموذج الدراسة وفرضياته ،وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS .وبرنامج EXEL

لتحليل بيانات الاستبيان والحصول على أجوبة لفقراته بغية التعرف على مدى موافقة أفراد العينة لها استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من اجل تقدير نسبة الموافقة على الفقرات ومعرفة الأهمية النسبية لها . ومن خلال النتائج يتم اختبار صحة الفرضيات.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية والتوصيات

بعدما تطرقنا في المبحث الأول إلى أدوات البحث ومنهجية الدراسة المستخدمة لتحليل المعطيات سوف نبين من خلال هذا المبحث أهم النتائج المتحصل عليها وذلك بهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة.

المطلب الأول : وصف خصائص العينة وتحليل محاور الدراسة

1. اختيار العينة:

كما اشرنا في المبحث الأول وحسب طبيعة الموضوع و محدودية الدراسة و خصوصيتها فقد حددنا مجتمع الدراسة بالبنوك التجارية و ذلك لمعرفة معايير تقييم المشروعات في البنوك التجارية

2. طريقة جمع المعلومات:

نظرا لمتطلبات الموضوع قمنا بإجراء مقابلة مع مدير وكالة البنك الوطني الجزائري ببلدية متليلي ،بالإضافة إلى زيارة موقع البنك الوطني الجزائري للحصول على البيانات الأولية.والإلمام أكثر بالموضوع.

3. خصائص العينة :

الجدول03: يوضح توزيع العينة حسب الجنس

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل03: منحنى بياني يوضح توزيع العينة حسب العمر

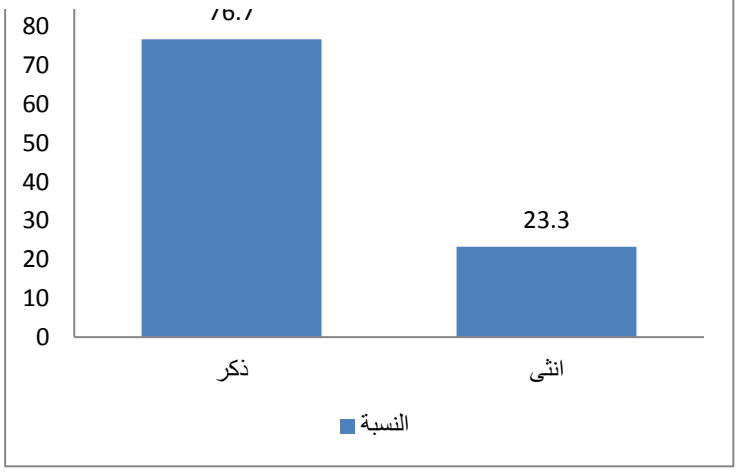

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

الجدول 04 : يوضح توزيع العينة حسب العمر

الجنس	النسبة (%)	التكرار
ذكر	76,7	23
أنثى	23,3	7
المجموع	**100,0**	**30**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

✓ نلاحظ أن اغلب أفراد ذكور بنسبة 70% من مجموع المستجوبين بينما نسبة الإناث في العينة 30%.

الشكل 04:منحنى بياني يوضح توزيع العينة حسب الجنس

العمر	النسبة (%)	التكرار
أقل من 30	46,7	14
من 30 إلى 40	43,3	13
من 40 إلى 50	10.0	3
المجموع	**100**	**30**

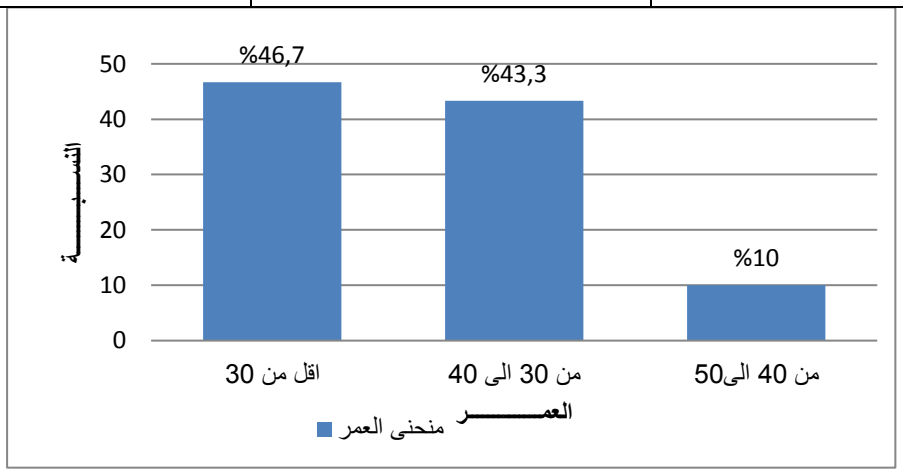

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

✓ جاء توزيع أفراد العينة حسب العمر بنسبة 46.7% للفئة أقل من 30سنة أما فئة من 30إلى 40 سنة بنسبة 43.3% وفئة من 40إلى 50سنة بنسبة 10 % ما يدل على ان السوق أغلبه من الشباب

الجدول 05 : يوضح توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	النسبة (%)	التكرار
لسانس	63,3	19
ماجستير	3,3	1
ذكتوراه	3,3	1
شهادات أخرى	30	9
المجموع	**100,0**	**30**

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل 06 : منحنى بياني يوضح توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

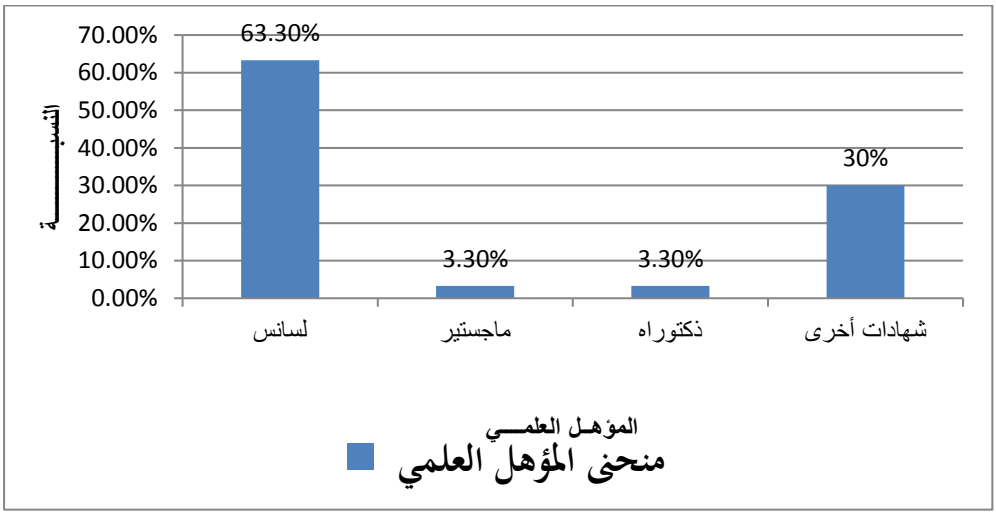

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال هذا التوزيع نلاحظ أن السوق يظفر ببعض الكفاءات العلمية من حيث المستوى العلمي من جهة ومن حيث الخبرات الميدانية من جهة أخرى ، حيث من خلال الدراسة الميدانية نجد أن هناك اهتمام كبير بالتوظيف وتحسين المستوى للعمال .

الجدول 06: يوضح توزيع العينة حسب الصفة

الصفة	النسبة (%)	التكرار
مدير	6,7	2

رئيس مصلحة	16,7	5
مستشار	3,3	1
موظف	73,3	22
المجموع	**100**	**30**

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل 07: منحنى بياني يوضح توزيع العينة حسب الصفة

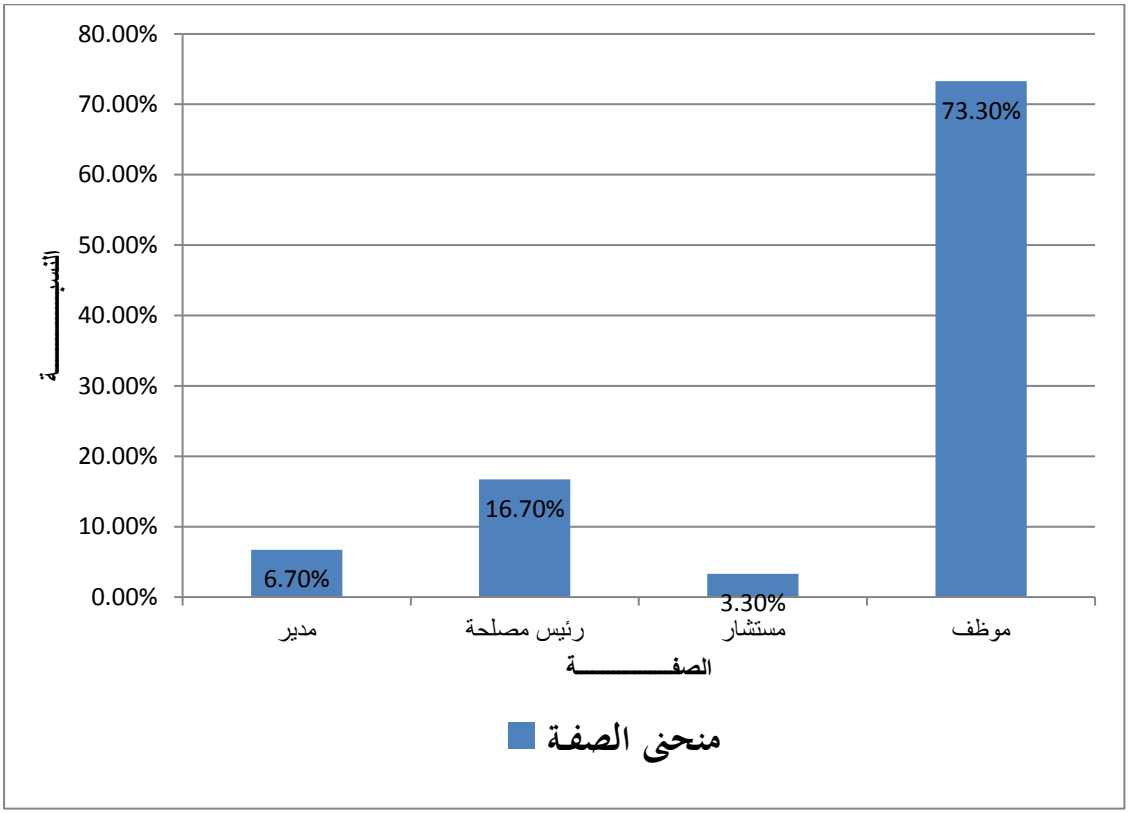

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

✓ نرى من خلال هذا الجدول أن المستجوبين كانوا من عمال البنك وهذا نظرا لطبيعة الموضوع كونه يحتاج لمعلومات تقنية حيث أن أغلبهم من موظفين بنسبة 73.30% ورؤساء المصالح بنسبة 16.70% .

الجدول 07 : يوضح توزيع العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

سنوات الخبرة	النسبة (%)	التكرار

أقل من 5 سنوات	30	9
من 5 إلى 10	6.7	2
أكثر من 10 سنوات	63.3	19
المجموع	**100**	**30**

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل 08 :منحنى بياني يوضح توزيع العينة حسب سنوات الخبرة المهنية

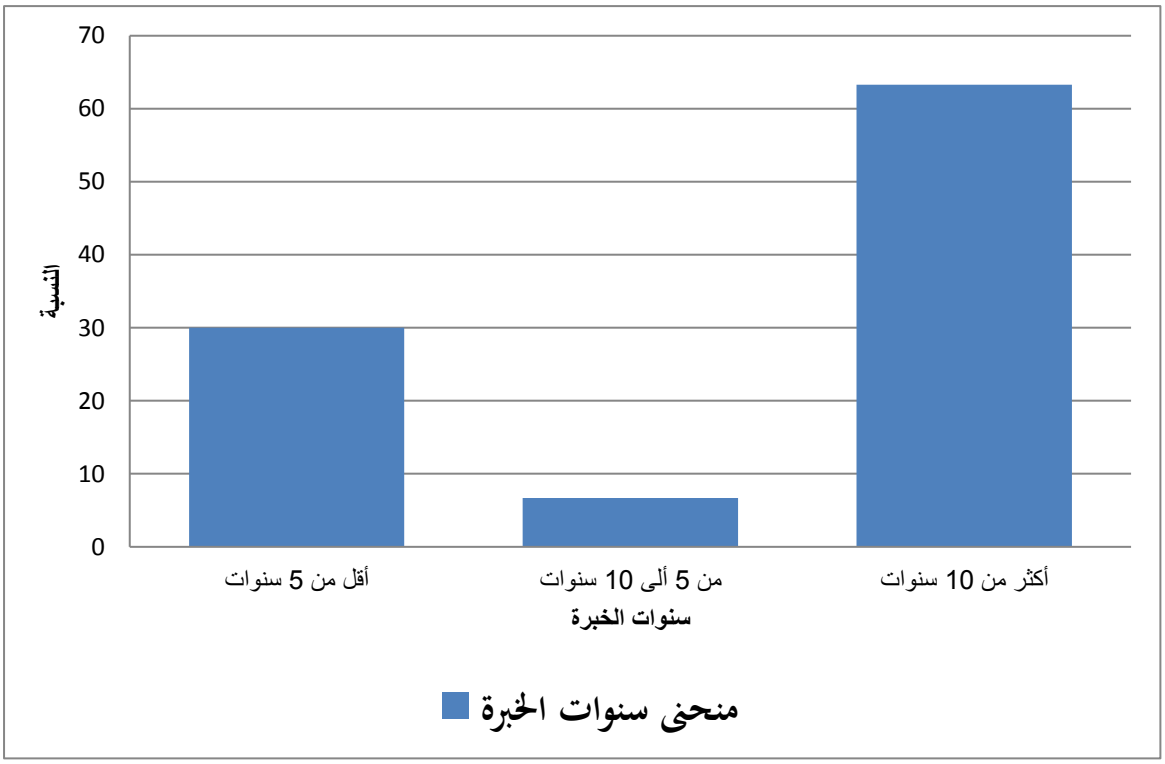

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Excel

✓ من خلال الجولات الميدانية لاحظت أنها تظفر بكفاءات عالية ذات خبرة ميدانية كبيرة تصل حتى 3 سنة عمل وهذا ما يوضحه التمثيل البياني لتوزيع العينة .

4. : تحليل محاور الدراسة :

الجدول 08 :يوضح المحور الثاني إرتباط تقييم المشاريع الاستثمارية بوضوح خطة القرار الإئتماني

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية
1	يؤثر تقييم المشاريع الاستثمارية على منح القرار الائتماني	4,73	0.450	1	عالية
2	تتبنى البنوك التجارية آلية خاصة في تقييم المشاريع الاستثمارية .	4,27	0,450	2	عالية
3	يعتبر تقييم المشاريع الاستثمارية حلقة هامة في الخطة الائتمانية .	4,13	0,434	5	عالية
4	هناك علاقة بين نتائج آلية تقييم المشاريع الاستثمارية والقرار الائتماني للبنك	4,17	0,379	4	عالية
5	يهتم البنك بدراسة المشاريع الاستثمارية بغية تعظيم الأرباح .	4,17	0,379	4	عالية
6	لدراسة المشاريع الاستثمارية أهمية في رسم الخطة الائتمانية	4,20	0,407	3	عالية
7	لدراسة المشاريع الاستثمارية أهمية في تحسين الأداء الائتماني.	4,17	0,379	4	عالية
المعدل العام		4,26	0,215		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

- ✓ يساعد الاستبيان الموالي كما ذكرنا آنفا على تجميع بيانات متعلقة بمدى ارتباط تقييم المشاريع الاستثمارية بخطة القرار الائتماني من خلال ما ورد من عبارات في المحور الثاني.
- ✓ من خلال هذا الجدول والذي يقيس لنا مدى ارتباط تقييم المشاريع الاستثمارية بوضوح خطة القرار الائتماني حيث تبرز هذه العلاقة من خلال فهم خطة القرار الائتماني حيث ركزت في هذا المحور على فهم الموظفين ومن خلالهم الخطة ككل لتقييم المشاريع الاستثمارية للوصول إلى الطرف الثاني من العلاقة

وهو وضوح خطة القرار الائتماني حيث نجد أن البند 1و2 المتضمنان تأثير تقييم المشاريع الاستثمارية على منح القرار الائتماني ، وكذا المساهمة في تتبنى البنوك التجارية آلية خاصة في تقييم المشاريع الاستثمارية ، يحتلان المرتبة 1و2 وبأهمية عالية مما يدل على أن البنك على دراية تامة في تقييم المشاريع الاستثمارية كآلية من جهة وأهميتها في رسم خطة قرار الائتمان من جهة أخرى ، أما عن البنود الأخرى والتي توضح بصفة عامة استعمال اثر التقييم في بناء الإستراتيجيات والخطط فتحتل باقي المراتب وبأهمية عالية على الغالب حيث سجلت في البند 6- لدراسة المشاريع الاستثمارية أهمية في رسم الحطة الائتمانية، حيث احتلالمرتبة 3 وبأهمية عالية وفي البند 3و5 واللذان يوضحان تقييم المشاريع الاستثمارية حلقة هامة في الخطة الائتمانية و اهتمام البنك بدراسة المشاريع الاستثمارية بغية تعظيم الأرباح حيث سجلت نسبة الموافقين على اعتبار كما سجل البند نسبة محايدة 13.33%وموافقين بشدة بنسبة 80 %تقييم المشاريع الاستثمارية حلقة هامة في

6.67% إلا أنها لا تؤثر كون الإجابة كانت لموظفين 2 قد لا يكون لعملهما علاقة بالخطة الائتمانية مثل ما توضحه الجداول .

الجدول 09 : البند 1: يؤثر تقييم المشاريع الاستثمارية على منح القرار الائتماني

البدائل	التكرار	النسبة (%)
موافق بشدة	23	76.66
موافق	7	23.34
محايد	0	0
لا أو افق	0	0
لا أو افق بشدة	0	0
المجموع	**30**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول 10 : البند 3: يعتبر تقييم المشاريع الاستثمارية حلقة هامة في الخطة الائتمانية

البدائل	التكرار	النسبة (%)

موافق بشدة	4	13.33
موافق	24	80
محايد	2	6.67
لا أو افق	0	0
لا أو افق بشدة	0	0
المجموع	**30**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول11: البند 5: يهتم البنك بدراسة المشاريع الاستثمارية بغية تعظيم الأرباح

البدائل	**التكرار**	**النسبة (%)**
موافق بشدة	5	16.67
موافق	25	83.33
محايد	0	0
لا أو افق	0	0
لا أو افق بشدة	0	0
المجموع	**30**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

✓ رغم هذا فقد سجل المحور الثاني متوسط حسابي يقدر بـ 4.26 وانحراف معياري 0.215 بأهمية عالية مما يميز الارتباط الوثيق لتقييم المشاريع الاستثمارية بوضوح على خطة قرار الائتمان.

الجدول 12 : يوضح المحور الثالث : تقييم المشاريع الاستثمارية أداة لصياغة القرار الائتماني

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية
1	يمكن اعتبار معايير تقييم المشاريع الاستثمارية أداة فعالة في صياغة قرار الائتمان	4.67	0.547	1	عالية
2	يؤثر تقييم المشاريع الاستثمارية في تصنيف عملاء البنوك.	4.63	0.490	2	عالية
3	يؤثر تقييم المشاريع الاستثمارية على جاهزية البنوك في التمويل.	4.57	0.504	3	عالية
4	تعتمد قرار منح الائتمان على مدى جاهزية تقييم المشروع الاستثماري.	4.50	0.509	4	عالية
5	يوضح تقييم المشاريع الاستثمارية مدى كفاءة صناع القرار الائتماني .	4.47	0.507	5	عالية
6	يؤثر تقييم المشاريع الاستثمارية على ولاء العملاء للبنوك	4.40	0.498	6	عالية
	المعدل العام	4.53	0.375		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

✓ تشير معطيات الجدول إلى أن اعتماد تقييم المشاريع الاستثمارية كأداة لصياغة القرار الائتماني كان موجبا بمتوسط حسابي عام يقدر بـ 4.53 %بأهمية عالية حيث أنه في البند 1 " يمكن اعتبار معايير تقييم المشاريع الاستثمارية أداة فعالة في صياغة قرار الائتمان سجل الرتبة 1 وبأهمية عالية من خلال نسبة

23.34% موافق 76.66%موافق بشدة، هذا ما يفسر العلم التام لأفراد العينة بضرورة تقييم المشاريع الاستثمارية لصياغة قرار الائتمان وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول 13 : البند 1: يمكن اعتبار معايير تقييم المشاريع الاستثمارية أداة فعالة في صياغة قرار الائتمان

البدائل	التكرار	النسبة (%)
موافق بشدة	23	76.66
موافق	7	23.34
محايد	0	0
لا أو افق	0	0
لا أو افق بشدة	0	0
المجموع	**30**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

- ✓ وهذا ما يؤكده البندين 4و5 المتضمنان تأثير تقييم المشاريع الاستثمارية مدى كفاءة صناع القرار الائتماني وكذلك اعتماد قرار منح الائتمان على مدى جاهزية تقييم المشروع الاستثماري سجلا متوسطين حسابيين موجبين 4.50و 4.47 على التوالي برتبة 6 و5 وبأهميةعالية من خلال نسبة 53.33% و46.67%موافقين وموافقين بشدة في مدى اعتماد قرار منح الائتمان على مدى جاهزية تقييم المشروع الاستثماري حسب الجدول :

الجدول 14: البند 4: تعتمد قرار منح الائتمان على مدى جاهزية تقييم المشروع الاستثماري.

البدائل	التكرار	النسبة (%)
موافق بشدة	14	46.67
موافق	16	53.33
محايد	0	0
لا أو افق	0	0
لا أو افق بشدة	0	0
المجموع	**30**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

- ✓ أما عن اعتبار ان تقييم المشاريع الاستثمارية يبين مدى كفاءة صناع القرار الائتماني فكانت نسبة الموافقين 53.33% لتساوي نسبة الموافقين بشدة بـ 46.67% و هذا حسب مايوضحه الجدول التالي:

الجدول15: البند 5: يوضح تقييم المشاريع الاستثمارية مدى كفاءة صناع القرار الائتماني

البدائل	التكرار	النسبة (%)
موافق بشدة	14	46.67
موافق	16	53.33
محايد	0	0
لا أو افق	0	0
لا أو افق بشدة	0	0
المجموع	**30**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

- ✓ أما فيما يخص باقي البنود الأخرى المتضمنة علاقة تقييم المشاريع الاستثمارية بالعملاء وولاءهم للبنك ومدى جاهزية البنوك للتمويل وكفاءة صناع القرار فكانت بنسب متقاربة بين60 و40 مما يدل على إجماع عملاء البنوك التجارية على تلك العلاقة الوطيدة بين آلية التقييم وصياغة القرار الائتماني،وهذا ماترجمته مقاييس النزعة المركزية للمحورحيث سجل متوسط حسابي ب4.53وانحراف معياري ب0.375 بنسبة عالية مثل ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 16 : يوضح مقاييس النزعة المركزية للمحور.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية
تقييم المشاريع الاستثمارية أداة لصياغة القرار الائتماني.	4.53	0.375	عالية

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول 17 :يوضح المحور الرابع : أثر تقييم المشاريع الاستثمارية في سلامة القرار الائتماني لدى البنوك التجارية

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية
1	هناك تأثير لتقييم المشاريع الاستثمارية على قرار البنوك في التمويل	4,73	0.466	1	عالية
2	هناك تأثير لتقييم المشاريع الاستثمارية على أداء موظفي البنوك .	4.33	0.479	2	عالية
3	هناك علاقة طردية بين تقييم المشاريع الاستثمارية وسلامة القرار الائتماني.	3.93	0.785	5	عالية
4	تعتمد البنوك على المعايير الحديثة في تقييم المشاريع الاستثمارية .	4.20	0.484	4	عالية
5	تؤثر متابعة منح الائتمان في الحفاظ على الأداء المصرفي	4.23	0.430	3	عالية
6	تؤثر متابعة منح الائتمان في كشف الانحرافات الداخلية لموظفي البنك	4.23	0.430	3	عالية
المعدل العام		4.27	0.399		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

- ✓ تشير نتائج الجدول أعلاه بنود المحور الثالث أثر تقييم المشاريع الاستثمارية في سلامة القرار الائتماني لدى البنوك التجارية بمتوسط حسابي 4.27بأهمية عالية في حين نجد أن كل بنود هذا المحور سجلت متوسطات حسابية ذات أهمية عالية فالبند 1 المتضمن " هناك تأثير لتقييم المشاريع الاستثمارية على قرار البنوك في التمويل " مع البند 2 والمتضمن "إن هناك تأثير لتقييم المشاريع الاستثمارية على قرار البنوك في التمويل " سجلا أكبر متوسط حسابي متوسط حسابي 4.73 برتبة 1 وبأهمية عالية وهذا ما يفسره اعتماد قرار التمويل من طرف البنك على عملية تقييم المشروع وكذا كفاءة وفعالية

الموظفين في البنك ومدى حنكتهم، حيث كانت نسبة الموافقين على تأثير تقييم المشاريع الاستثمارية على قرار البنوك في التمويل 66.67% مثل ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول18: البند 1: يوضح ان هناك تأثير لتقييم المشاريع الاستثمارية على قرار البنوك في التمويل

البدائل	التكرار	النسبة (%)
موافق بشدة	20	66.67
موافق	10	35.33
محايد	0	0
لا أو افق	0	0
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

✓ أما عن تأثير تقييم المشاريع الاستثمارية على أداء موظفي البنوك فقد سجل نسبة موافقة ب 63.33%موافقين بشدة 36.67% حسب ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول19: البند 2: يوضح أن هناك تأثير لتقييم المشاريع الاستثمارية على أداء موظفي البنوك

البدائل	التكرار	النسبة (%)
موافق بشدة	11	36.67
موافق	19	63.33
محايد	0	0
لا أو افق	0	0
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

✓ في حين كانت المرتبة الموالية للبند 5 و6 بمتوسط حسابي 4.23 وبأهمية عالية حيث تضمن البند 5 تؤثر متابعة منح الائتمان في الحفاظ على الأداء المصرفي فكانت نسبة الموافقين 73.33% أما الموافقين بشدة فكانت بنسبة 26.67% مثل ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول20: البند 5: يوضح أن متابعة منح الائتمان تؤثر في الحفاظ على الأداء المصرفي

البدائل	التكرار	النسبة (%)
موافق بشدة	11	36.67
موافق	19	63.33
محايد	0	0
لا أو افق	0	0
المجموع	**30**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

- ✓ البند 6 والمتضمن تؤثر متابعة منح الائتمان في كشف الانحرافات الداخلية لموظفي البنك فقد كانت أكبر نسبة موافقين بـ 76.67 %في حين كانت نسبة الموافقين بشدة 23.33% مثلما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول 21: البند 6: تؤثر متابعة منح الائتمان في كشف الانحرافات الداخلية لموظفي البنك

البدائل	التكرار	النسبة (%)
موافق بشدة	7	23.33
موافق	23	75.67
محايد	0	0
لا أو افق بشدة	0	0
المجموع	**0**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

- ✓ كما كان آخر بندان في هذا المحور3،4 فيوضحان البند3 يوضح أن هناك علاقة طردية بين تقييم المشاريع الاستثمارية وسلامة القرار الائتماني حيث سجل هذا البند متوسط حسابي موجب يقدر بـ 4.20 بأهمية عالية يبرز من خلاله الاستعانة بالمعايير الحديثة لتقييم المشاريع الاستثمارية من طرف

البنوك التجارية،فكانت نسبة الموافقة بأكبر نسبة 40 ونسبة الموافقين بشدة 30في المرتبة الموالية ونسبة محايدة 30 كما يوضحه الجدول :

الجدول22: البند 3 : هناك علاقة طردية بين تقييم المشاريع الاستثمارية وسلامة القرار الائتماني

البدائل	التكرار	النسبة (%)
موافق بشدة	9	30
موافق	12	40
محايد	9	30
لا أو افق	0	0
لا أو افق بشدة	0	0
المجموع	**30**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

✓ أما عن البند4 فيبرز لنا مدى حاجة البنوك في الاعتماد على المعايير الحديثة في تقييم المشاريع الاستثمارية حيث سجل هذا البند متوسط حسابي موجب يقدر بـ 3.93 بأهمية عالية في حين كانت نسبة الموافقين 23 % وموافقين بشدة 6%ونسبة محايدة ب1%حسب الجدول الموالي:

الجدول23: البند 4 : تعتمد البنوك على المعايير الحديثة في تقييم المشاريع الاستثمارية

البدائل	التكرار	النسبة (%)
موافق بشدة	6	20
موافق	23	76.67
محايد	1	3.33
لا أو افق	0	0

لا أو افق بشدة	0	0
المجموع	**30**	**100**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

المطلب الثاني : نتائج واختبار الفرضيات :

سنقوم في هذا المطلب باختبار صحة أو نفي فرضيات الدراسة

1. اختبار الفرضية الأولى :

✓ للتأكد من صحة الفرضية: تعد المشاريع الاستثمارية من أهم حلقات الأداء الائتماني للبنوك التجارية، حيث أظهرت النتائج من خلال أجوبة الاستبيان في المحور الثاني متوسط حسابي عام للمحور يقدر 4.26ب وانحراف معياري يقدر ب0.215 بأهمية عالية مثل ما يوضحه الجدول :

الجدول 24 : يمثل نتائج تحليل الفرضية الأولى.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية
المحور الثاني	4.26	0.215	**عالية**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

✓ من خلال دراستنا الاستبيانية تبين لنا من إجابات المستجوبين بأن مسؤولوا الائتمان في البنوك التجارية العاملة بولاية غارداية يعتمدون في دراسة طلبات الائتمان على تقييم المشاريع الاستثمارية ومدى مناسبتها مع قيمة الائتمان ،حيث بلغت نسبة الموافقين بشدة على تأثير المشاريع الاستثمارية على منح القرار الائتماني 76.66% كما سجلت نسبة قبول 80% على كون تقييم المشاريع الاستثمارية حلقة هامة في الخطة الائتمانية ، مما يدل على ان قرار منح الائتمان مرتبط بنتائج تقييم المشاريع المدروسة ،حيث سجلت نسبة 83.33% على وجود علاقة بين نتائج آلية تقييم المشاريع الاستثمارية والقرار الائتماني للبنك، ومنه نستنتج قبول الفرضية الأولى ورفض الفرضية العدمية .

❖ **النتيجة : قبول الفرضية: تعد المشاريع الاستثمارية من أهم حلقات الأداء الائتماني للبنوك التجارية.**

2. اختبار الفرضية الثانية :

✓ للتأكد من صحة الفرضية: يعتبر تقييم المشاريع الاستثمارية أداة فعالة في قرار منح الائتمان، حيث أظهرت النتائج من خلال أجوبة الاستبيان في المحور الثالث متوسط حسابي عام للمحور يقدر 4.53 وانحراف معياري يقدر بـ0.375 بأهمية عالية مثل ما يوضحه الجدول :

الجدول 25 : يمثل نتائج تحليل الفرضية الثانية.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية
المحور الثاني	4.53	0.375	**عالية**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

✓ حيث سجل أهمية عالية في كل البنود المفسرة لهذه الفرضية، وبنسب متقاربة مثل ما سبق توضيحه في تحليل محاور الدراسة فكانت نسبة الموافقين بشدة على اعتبار معايير تقييم المشاريع أداة فعالة في صياغة القرار الائتماني 76.66% كما وافق أفراد العينة على أن قرار منح الائتمان يعتمد على مدى جاهزين تقييم المشاريع الاستثمارية، بنسبة 53.33 % كما أن هذا الأخير يوضح مدى كفاءة صناع القرار مما يوضح ميول أفراد العينة نحو قبول الفرضية الثانية ونفي الفرضية العدمية .

❖ **النتيجة : قبول الفرضية: يعتبر تقييم المشاريع الاستثمارية أداة فعالة في قرار منح الائتمان**

3. اختبار الفرضية الثالثة :

✓ للتأكد من صحة الفرضية: يساهم تقييم المشاريع الاستثمارية في سلامة القرار الائتماني. كما أظهرت النتائج من خلال أجوبة الاستبيان في المحور الثالث متوسط حسابي عام للمحور يقدر 27.4 وانحراف معياري يقدر بـ0.399 بأهمية عالية مثل ما يوضحه الجدول :

الجدول 26 : يمثل نتائج تحليل الفرضية الثالثة.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية
المحور الثاني	4.27	0.399	**عالية**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج SPSS

نجد أن أفراد العينة وافقوا على وجود تأثير لتقييم المشاريع الاستثمارية على قرار البنوك في التمويل بنسبة66.67%،مما يجبر البنوك على اعتماد المعايير الحديثة في التقييم ،حيث سجلت نسبة موافقة

76.66%كما لاحظنا من خلال نتائج الاستبيان أن البنوك تقوم بمتابعة الائتمان الممنوح للعملاء لكي تطمئن على أدائها المصرفي و كشف الانحرافات الداخلية لموظفي البنك حيث بلغت نسبتها بين73%و76%. من خلال هذه النتائج نقبل الفرضية الثالثة ونرفض الفرضية العدمية.

❖ **النتيجة : قبول الفرضية: تقييم المشاريع الاستثمارية في سلامة القرار الائتماني.**

خلاصة الفصل:

احتوى هذا الفصل على دراسة ميدانية لآليات واثر تقييم المشاريع الاستثمارية كون اختياري لتقييم المشاريع الاستثمارية من طرف البنك الوطني الجزائري بولاية غرداية كان مقصودا من أجل تعميم النتائج ، لان هذه الأثر ما هو إلا صورة طبق الأصل لباقي البنوك التجارية العاملة من حيث آليات التقييم بالولايات الأخرى لان جل السياسات والاستراتيجيات المتبعة تكون من أبجديات البنك حيث هدفها الرئيسي هو الربحية وهذا ما لاحظته من خلال المقابلات مع مسؤولي البنك محل الدراسة كونهم في اتصال دائم مع رئيس لجنة القروض (مدير الوكالة) في تحديد مجال العمل والإجراءات اللازمة .

رسمت محاور الدراسة لإظهار مدى ارتباط دراسة المشاريع الاستثمارية في وضوح خطة القرار الائتماني ،. وقد جاءت هذه الدراسة لتأكد ذلك من خلال موافقة جميع أفراد العينة على أن نجاح دراسة المشاريع الاستثمارية وارتباطها بخطة القرار الائتماني.

وبالنسبة لاعتبار أن تقييم المشاريع الاستثمارية أداة لصياغة القرار الائتماني ،.فقد قدم أفراد العينة تقييما ايجابيا حول هذا الموضوع مما يبرز سعي البنك في دراسته المشاريع الاستثمارية لصياغة قراره الائتماني ومواكبة التطورات التكنولوجية وتحسين الأداء .

أما عن الآثار الايجابية للدراسة من خلال تبنيها وبقوة لأثر تقييم المشاريع الاستثمارية في سلامة القرار الائتماني لدى البنوك التجارية. مما جعل الدراسة تخلص بقبول جميع الفرضيات المقترحة .

- ✓ **قبول الفرضية** : تعد المشاريع الاستثمارية من أهم حلقات الأداء الائتماني للبنوك التجارية
- ✓ **قبول الفرضية** : يعتبر تقييم المشاريع الاستثمارية أداة فعالة في قرار منح الائتمان
- ✓ **قبول الفرضية** : تقييم المشاريع الاستثمارية في سلامة القرار الائتماني.

الخاتمة

الخاتمة:

بعد القيام بدراسة الدور الذي يلعبه تقييم المشاريع الاستثمارية في تطوير وتحسين سلامة منح الائتمان، وهذا من خلال معرفة ماسبق من معالم التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية وأثرها ،ومن خلال التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد حاليا والتي أدت إلى ازدياد أهمية البنوك التجارية بدراسة المشاريع الاستثمارية،بغية تعظيم الأرباح وتحقيق الأهداف المرجوة من جراء ذلك، حيث أصبحت تلعب دورا أساسيا في توفير الظروف الملائمة التي تسمح للاقتصاد بالتطور في ظل وضع يتميز بالاستقرار، وبالإضافة إلى ذلك يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة وفي هذا الإطار حاولنا القيام بدراسة موضوعية بقدر الإمكان في بحث تحت عنوان " أثر تقييم المشاريع الاستثمارية على سلامة قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية .

وقد تركزت هذه الدراسة في الإطار النظري على أثر تقييم المشاريع الاستثمارية في على سلامة قرار منح الائتمان، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لدراسة تقييم المشاريع الاستثمارية وتناولنا الدراسات السابقة ، أما في الفصل الثاني فقد كان الهدف من دراستنا إثبات أونفي الفرضيات المذكورة مسبقا في المقدمة، وهذا من خلال عرض النتائج ومناقشتها بعد القيام بتحليل البيانات،و من خلال معالجتنا لموضوع أثر تقييم المشاريع الاستثمارية على سلامة قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية خلصنا إلى النتائج التالية لكل من الدراسة النظرية والميدانية إضافة إلى استخلاص بعض الملاحظات حول دراسة المشاريع الاستثمارية التي تتمثل في الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية حيث يمكن القول هنا :

1. **النتائج:**

❖ **نتائج الدراسة النظرية:** نوجزها فيما يلي:

- لضمان نجاح خطط وتحقيق أهداف البنوك التجارية لابد من التقييم الأمثل للمشاريع الاستثمارية.
- يرتكز نجاح تقييم المشاريع الاستثمارية على الدقة في المعلومات ودراسة كافة الجوانب المتعلقة بالعميل والمشروع الاستثماري..
- تحظى دراسة المشاريع الاستثمارية لدى البنوك التجارية باهتمام كبير ودقيق.
- معرفة إيرادات وتكاليف المشروع الاستثماري لها الدور الأكبر في منح قرار الائتمان وسلامته.

❖ **نتائج الدراسة الميدانية:** نوجزها فيما يلي:

- من خلال ايجابيات الاستبيان في محوره الثاني لاختبار الفرضية الأول سجل توجه مقاييس النزعة المركزية نحو الأهمية العالية بقيمة متوسط حسابي عام يقدر ب4.20مما يدل على قبول الفرضية بوجود ارتباط بين ارتباط بين تقييم المشاريع الاستثمارية ووضوح خطة القرار الائتماني ومدى تحقيقه للأهداف المسطرة.
- من ايجابيات المحور الثالث سجل المتوسط الحسابي العام قيمة 4.53برتبة عالية في حين متوسطات البنود كذلك رتبة عالية وهو ما يفسر أو يدل على أن أفراد العينة كان لهم توجه نحو القبول والقبول بشدة حول بنود هذا المحور مترجما بذلك قبول الفرضية الثانية باعتبار تقييم المشاريع الاستثمارية أداة فعالة في قرار منح الائتمان.
- نجاح اثر تقييم المشاريع الاستثمارية لتعظيم الأرباح في البنوك التجارية يرجع إلى مساهمته في سلامة منح قرار الائتمان وهوما استنتج من خلال اختبار الفرضية الثالثة حيث سجل توجه أفراد العينة نحو القبول بجميع بنود المحور بمتوسط حسابي عام بنسبة 4.27% .

2. الاقتراحات:

من خلال الدراسة الميدانية وأجوبة مسئولي وموظفي البنك سجلت ملاحظات استخلصتها في هاته الاقتراحات:

- ضرورة التكوين المستمر للموارد البشرية وإطارات البنك والاعتماد أكثر على الموظفين الأقل سنا لأنهم أكثر ديناميكية.وتأقلما مع التكنولوجيا الحديثة.
- العناية أكثر بخدمات الانترنت واستغلالها،وهذا لما توفره من تسهيلات لدراسة المشاريع الاستثمارية وتقييمها من خلال المقارنات والدراسات السابقة.
- نشر وتسهيل المواصلات البينية بين موظفي البنك بغية التنسيق الدائم والمستمر والإلمام بكل ماهو جديد في ذات المجال.

3. آفاق الدراسة:

من خلال ما هذا وجذت عدة مواضيع تحتاج للدراسة في المستقبل نذكر منها:

- تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية أداة لخلق ميزة تنافسية بين البنوك
- أثر تقييم المشاريع الاستثمارية على رأس مال البنوك التجارية
- سلامة القرار الائتماني مؤشر فعلي على تعظيم الأرباح لدى البنوك التجارية
- سلامة قرار منح الائتمان رؤية مستقبلية .

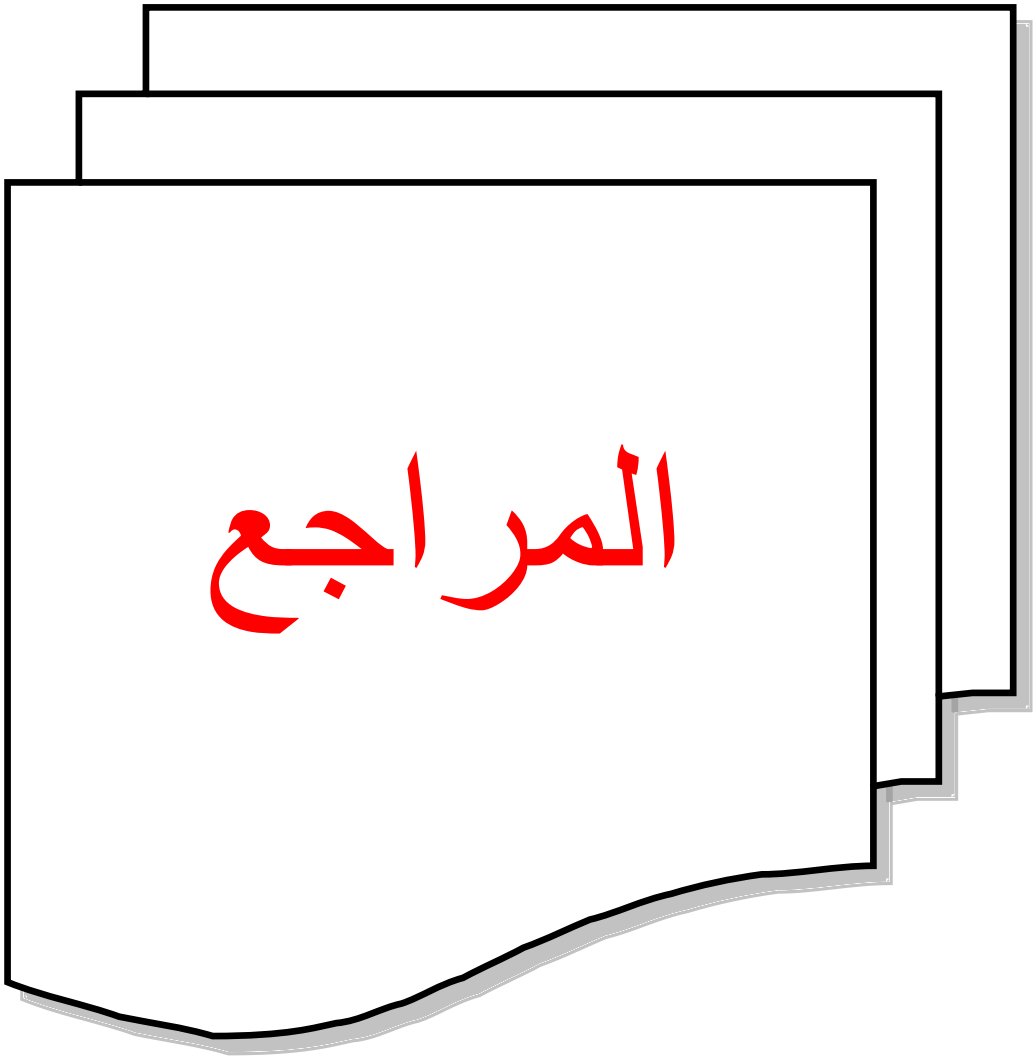
المراجع

المراجع :

أو لا: الكتب

1. طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، 2010م
2. -محمد صالح الحناوي، وآخرون، الإدارة المالية ،كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ،2001
3. احمد فريد مصطفى، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009
4. حسين بلعجوز: " مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية "، ط 1، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009
5. سوزان سمير ديب،د.شقيري نوري موسى،د.محمود ابراهيم نور،د.عبدالله يوسف سعادة.ادارة
6. الائتمان،دارالفكر،الطبعة الأولى 2012-1433،عمان،
7. صلاح الدين حسن السيسي " :قضايا مصرفية معاصرة" ، ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2004،
8. جميل احمد توفيق، علي شريف بقة" :الإدارة المالية"، الدار الجامعية، بيروت،1998
9. ناصر عدون دادي،واخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية ،الحامة، الجزائر، ط1،2008
10. حمزة محمود الزبيدي ، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2004
11. ناصر دادي عدون،مراقبة تقنيات التسيير،الجزء الأو ل،دار المحمدية،الحامة الجزائر،1998
12. سليمان ناصر ، كتاب التقنيات البنكية و عمليات الائتمان ، ديوان المطبوعات الجامعية 2012/1،12
13. يحي عبد الغني أبو الفتوح، أسس وإجراءات دراسة جدوى المشروعات، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003.

ثانيا: الرسائل العلمية

1. حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح القروض، مذكرة ماستر تخصص بنوك ومالية، جامعةورقلة،2010-2011.
2. سمية أحيق،مذكرة تخرج ماستر تخصص مالية وبنوك، آليات منح الائتمان في البنوك التجارية ،جامعة ورقلة،2012.2013.

3. سفيان فنيط، التقييم الاقتصادي لمشروع كهربة شبكة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.
4. محمد فظليلي و آخرون ، دور البنوك في تمويل و ترقية المشاريع الإستثمارية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس ، جامعة يحي فارس، المدية ، 2008/2007.
5. ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفق المعايير الدولية بازل 2- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة ،2007.
6. رشاد حماد علي حماد، تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة، دراسة كمتطلب تكميلي للحصول على الماجستير،تخصص غير منشورة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الأزهر،غزة،2010.
7. حمزة زيرار، دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، دراسة حالة قرض استثماري، مذكرة مقدمةلاستكمال متطلبات الحصول شهادة ماستر مالية المؤسسة،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2014/2013.
8. هاجر سعدي، أثر دراسة الجدوى الإقتصادية على القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير،تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، غير منشورة،جامعة فرحات عباس1،سطيف2013.
9. محمد زميت " :النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية "، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2006/2005 .
10. سيف هشام صباح الفخري "الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الأزمات المصرفية " مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب كلية الاقتصاد، 2009.

ثالثا: المجلات والدوريات العلمية :

1. عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، أيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد3، 2006.
2. كمال رزيق، فريد كورتل، إدارة مخاطر البنوك الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائري، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 2007/7/5/4.

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (28) No (3) 2006
2. https://mawdoo3.com
3. http://smefinancial.wordpress.com /2018/ 01/14/ ,23h.12
4. https://www.bayt.com/ar/specialties.

الملاحق

جامعة غرداية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تحية طيبة :

يقوم الباحث بدراسة ميدانية لمؤسستكم في إطار التحضير لمذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي تهدف إلى دراسة أثر تقييم المشاريع الاستثمارية على سلامة قرار منح الائتمان لدى البنوك التجارية .

سيدي، سيدتي :

يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على أرائكم ومقترحاتكم حول ما تضمنه من فقرات ،كما نرجو من سيادتكم الإجابة بجدية وموضوعية على الأسئلة ، علما ان الإجابة ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط وستوضع نتائج الدراسة تحت تصرفكم ، شاكرا لكم سلفا جهودكم وحسن تعأو نكم .

رقم الهاتف : 06.66.00.72.41

البريد الإلكتروني :Ahmedmatallah@gmail.com

الطالبين :معطاالله أحمد التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي جامعة : غرداية

نجمة عمر ضياء الحق

المحور الأو ل : البيانات الشخصية والمهنية :

	خصائص العينة			
الجنس	ذكر	☐	أنثى	☐
العمر	أقل من 30	☐	من 30 إلى 40 سنة	☐
	من 40 إلى 50 سنة	☐	أكثر من 50 سنة	☐
المؤهل العلمي	دكتوراه	☐	ماجستير	☐
	ليسانس	☐	شهادات أخرى	☐
الصفة	مدير	☐	رئيس مصلحة	☐
	مستشار	☐	موظف	☐
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	☐	من 5 إلى 10 سنوات	☐
	أكثر من 10 سنوات	☐		

المحور الثاني : ارتباط دراسة المشاريع الاستشارية بخطة القرار الائتماني

	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أو افق	لا أو افق بشدة
يؤثر تقييم المشاريع الاستثمارية على منح القرار الائتماني					
تتبنى البنوك التجارية آلية خاصة في تقييم المشاريع الاستثمارية					
يعتبر تقييم المشاريع الاستثمارية حلقة هامة في الخطة الائتمانية					
هناك علاقة بين نتائج آلية تقييم المشاريع الاستثمارية والقرار الائتماني للبنك					
يهتم البنك بدراسة المشاريع الاستثمارية بغية تعظيم الأرباح					
لدراسة المشاريع الاستثمارية أهمية في رسم الخطة الائتمانية					
لدراسة المشاريع الاستثمارية أهمية في تحسين الأداء الائتماني					

المحور الثالث : تقييم المشاريع الاستثمارية أداة لصياغة القرار الائتماني

	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أو أفق	لا أو أفق بشدة
يمكن اعتبار معايير تقييم المشاريع الاستثمارية أداة فعالة في صياغة قرار الائتمان					
يؤثر تقييم المشاريع الاستثمارية في تصنيف عملاء البنوك					
يؤثر تقييم المشاريع الاستثمارية على جاهزية البنوك في التمويل					
تعتمد قرار منح الائتمان على مدى جاهزية تقييم المشروع الاستثماري					
يوضح تقييم المشاريع الاستثمارية مدى كفاءة صناع القرار الائتماني					

يؤثر تقييم المشاريع الاستثمارية على ولاء العملاء للبنوك					

المحور الرابع : أثر تقييم المشاريع الاستثمارية في سلامة القرار الائتماني لدى البنوك التجارية

	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أو افق	لا أو افق بشدة
هناك تأثير لتقييم المشاريع الاستثمارية على قرار البنوك في التمويل					
هناك تأثير لتقييم المشاريع الاستثمارية على أداء موظفي البنك					
هناك علاقة طردية بين تقييم المشاريع الاستثمارية وسلامة القرار الائتماني .					
تعتمد البنوك على المعايير الحديثة في تقييم المشاريع الاستثمارية					
تؤثر متابعة منح الائتمان في الحفاظ على الأداء المصرفي					
تؤثر متابعة منح الائتمان في كشف الانحرافات الداخلية لموظفي البنك					